# ندوة
# التقييم الاقتصادي والاجتماعي
# للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية

## الثالثة

(الكلمات الافتتاحية - التعقيبات على البحوث - الحلقة النقاشية - التوصيات)

٢٧-٢٨ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ - الموافق ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

## تصـــدير

حينما عقد المركز ندوة عن التقييم الاقتصادى للجمعيات الخيرية الأهلية العاملة فى مصر ووردت بحوث متعددة حول المحاور الأساسية للندوة تم طباعة هذه البحوث فى جزئين صدرا قبل عقد الندوة وتم توزيعهما على المشاركين ، واثناء عقد الندوة تمت مناقشة البحوث والتعليق عليها بالإضافة إلى عقد جلسة خاصة عرضت فيها بعض التجارب لنشأة وإدارة وأنشطة جمعيات رائدة وإضافة لذلك كله ألقيت كلمات فى افتتاح الندوة ، وأثناء الندوة تم توزيع أوراق على السادة المشاركين ليدونوا فيها آراءهم ومقترحاتهم حول موضوع الندوة وكان غالبيتهم من المؤسسين والعاملين ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى الجمعيات ، ولقد كانت تلك الآراء والمقترحات غنية بالأفكار التى تؤدى إلى تنشيط وضبط العمل فى هذه الجمعيات ولذلك رأت إدارة المركز إصدار نتائج وتوصيات مستمدة من البحوث التى قدمت والتعليقات عليها ومن آراء السادة المشاركين .

ولقد تم تحرير كل ما سبق وطباعته فى هذا الجزء الثالث وبذلك يكون هو وما صدر قبله من الجزئين الأول والثانى شاملين لكل ما دار فى الندوة وما صدر عنها من نتائج وتوصيات .

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المركز لم تتوقف فى الاهتمام بالموضوع وهو الجمعيات الخيرية الأهلية عند هذا الحد وإنما خطت خطوات عملية لتنفيذ بعض ما جاء من توصيات لئلا يقتصر الأمر على مجرد القول وإنما يمتد إلى الفعل ، فتم الاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية على تنظيم ذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وتقديم مقترحات لتعديل قانون الجمعيات وبالفعل بدء المركز وعقد حتى الآن دورتين تدريبيتين حول النواحى الإدارية والمالية والمحاسبية والقانونية والتنظيمية للجمعيات :

**الأولى** : لبعض العاملين فى وزارة الشئون الاجتماعية وذلك فى المدة من ١١/٢٩ : ١٩٩٧/١٢/٤ م

**الثانى** : لرؤساء وأعضاء بعض الجمعيات وذلك فى المدة من ٣/٧ : ١٩٩٨/٣/١٢م

ومازال العطاء مستمرا فى هذا المجال

- بالإضافة إلى تشكيل لجنة من كبار رجال القانون والشريعة وكبار المسئولين فى وزارة الشئون الاجتماعية تجتمع دوريا وحتى الآن تضع مقترحات حول تعديل قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥

- وعلى جانب اخر فإن بعض الجمعيات اتصلت بالمركز لطلب استشارات حول تقييم الأداء فيها ووضع وتعديل النظم المحاسبية بها .

والمركز إذ يقوم بهذا الجهد المتواضع فإنه يسعده أن يكون على اتصال دائم بهذه الجمعيات التى تقوم بدور اقتصادى واجتماعى هام يتفق مع شريعة الإسلام التى تمثل الصدقات التطوعية فيه أحد ثلاثة نظم لإعادة توزيع الدخول فى المجتمع وهى كل من " الزكاة والوقف والصدقات التطوعية " وبذلك فإن اهتمام المركز بهذه الجمعيات إنما يأتى متسقا مع دوره الذى أنشئ من أجله وهو المساعدة على تعميق مفاهيم الاقتصاد الإسلامى وتطبيقه فى الواقع العملى ، وهو ما يسير مع دور جامعة الأزهر فى خدمة الدين الإسلامى والمجتمع .

نسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه وأن يهدينا إلى الصراط المستقيم

والله ولى التوفيق

**مدير المركز**

**أ.د. محمد عبد الحليم عمر**

# المحتويات

## أولاً : * الكلمات التى ألقيت فى الجلسة الافتتاحية


- **أ.د/ محمد عبد الحليم عمر** — مدير مركز صالح كامل – جامعة الأزهر
- **أ.د/ أحمد عمر هاشم** — رئيس جامعة الأزهر
- **أ.د/ عبد الرحيم شحاتة** — محافظ القاهرة
- **أ/ مرفت التلاوى** — وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

وألقى الكلمة نيابة عن سيادتها

- **أ.د/ فوزى النجار** — وكيل أول وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية


## ثانياً : * التعقيب على البحوث

**الجلسة الأولى : "الجمعيات الخيرية الأهلية الواقع والمستقبل"**

**رئيس الجلسة: أ.د/ فوزى عبد العظيم النجار**

**وكيل أول وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية**


١ – تعقيب أ.د/ محمد عبد الهادى عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كفر الشيخ ) على بحث " نحو دور مقترح لوزارة الشئون الاجتماعية وعلاقتها بالجمعيات الأهلية " للباحث أ.د/ أحمد مصطفى خاطر عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ( الاسكندرية)

٢ – تعقيب أ.د/ سيد حنفى أستاذ علم الاجتماع ( كلية الآداب – جامعة الزقازيق ) على بحث " تنشيط العمل التنموى فى مصر " للباحث أ.د/ سعد الدين ابراهيم – رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

**الجلسة الثانية : " الجوانب الشرعية والقانونية للجمعيات الأهلية"**

**رئيس الجلسة : أ.د/ سامح جاد – نائب رئيس جامعة الأزهر لفرع البنات .**

١ – تعقيب ا.د/ محمد الشحات الجندى ( وكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا ) على بحث " الجمعيات الخيرية بين التأصيل الشرعى والتنظيم القانونى " للباحث د/ ابو الوفا محمد أبو الوفا ( مدرس – كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – طنطا

٢ – تعقيب الدكتور صلاح جمال عبد الرحمن ( مدرس بكلية الشريعة والقانون ) على بحث " مركز الجمعيات الخيرية الأهلية الأجنبية فى النظام القانونى المصرى " للدكتور أبو العلا على أبو العلا النمر ( مدرس القانون الدولى – كلية الحقوق – عين شمس )

**الجلسة الرابعة: " الجوانب الاقتصادية والإدارية والمحاسبية للجمعيات الخيرية الأهلية"**

**رئيس الجلسة : أ.د/ محمد عبد الحليم عمر – مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى – جامعة الأزهر**

١ – تعقيب أ.د/ حنان النجار – أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة "بنات" جامعة الأزهر على بحث "قياس كفاءة الجمعيات الأهلية فى مصر باستخدام مدخل تحليل النظم للباحثين:

أ.د/ عبدالنبى الطوخى – أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة أسيوط.

أ/ محمد عبدالحفيظ قطب – مركز خدمات التنميه

٢– تعقيب أ.د/ ربيع الروبى – أستاذ الاقتصاد – تجارة الأزهر على بحث "دور الجمعيات الأهلية فى تنميه المجتمعات المحليه:تجربه إنشاء صناديق الائتمان المحلى" للباحثين:

أ.د/ عبدالنبى الطوخى

ا/محمد عبدالحفيظ قطب

٣- تعقيب أ.د/ رفعت جاب الله على أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة الأزهر على بحث: "المشكلات التى تواجه الجمعيات الخيرية الأهلية، ودور التدريب الإدارى"

للأستاذ الدكتور/ ماهر الصواف عميد المعهد القومى للإداره العليا - أكاديميه السادات.

**الجلسة الخامسة : "الأداء الاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية "**

**رئيس الجلسة : أ.د/ ممدوح جبر - وزير الصحة الأسبق - أمين عام جمعية الهلال الأحمر**

١- تعقيب أ.د/ ابراهيم مرعى أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان على بحث: "العوامل المؤثرة على تمويل مؤسسات الرعاية الاجتماعيه الأهلية " للأستاذ الدكتور/ رشاد عبداللطيف عميد كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.

٢- تعقيب أ.د/ عثمان محمد عثمان أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى على بحث أ.د/ محمد يونس الحملاوى أستاذ الحاسبات والنظم - كلية الهندسة - جامعة الأزهر على بحث: " نحو رؤية لدور الجمعيات الخيرية الأهلية المصرية فى مجال التعليم".

## ثالثاً : * حلقة نقاشية حول:

### "دور رجال الأعمال فى دعم الجمعيات الأهلية"

**رئيس الجلسة أ.د/ نعمات أحمد فؤاد، أستاذ الدراسات العليا - جامعة حلوان**

١- كلمة أ.د/ اسماعيل الدفتار - أستاذ الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر.

٢- كلمة أ.د/ أحمد شوقى مدير تنفيذى - مكتب شوقى وشركاه.

٣- كلمة أ/ أبوالحسن عبدالرحمن - مدير عام الاستثمار - بنك الشركة المصرفيه

٤- أ/ كريمان حمزة - المذيعة بتليفزيون ج.م.ع

٥- م/ صلاح عطيه - رئيس المركز الإسلامى - تفهنا الأشراف

## رابعاً : * التوصيـــــــات والنتائج

# بسم الله الرحمن الرحيم

## أولاً :

# كلمات الجلسة الإفتتاحية

## كلمة أ.د. محمد عبد الحليم عمر

## مدير مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين

أما بعد

السادة الحضور ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وباسم أسرة المركز أرحب بحضراتكم وأشكركم على تفضلكم بتلبية دعوتنا لحضور هذا اللقاء الذى اتناول فى كلمتى هذه فكرته وأهدافه،

- أما فكرة هذه الندوة فإنها أتت انطلاقا من أن طبيعة عمل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى وأغراضه تقوم على نشر المعرفة الاقتصادية والإسهام بالبحث فى القضايا الاقتصادية المعاصرة والعمل على تكوين الكوادر القادرة على ممارسة النشاط الاقتصادى فى المجتمع، كل ذلك من منظور إسلامى، ولما كان التكافل الاجتماعى من الأمور التى اهتم بها الإسلام، فقلد جاءت الشريعة الإسلامية بثلاث نظم اقتصادية غير مسبوقة لتحقيق هذا التكافل، وهى كل من الزكاة، والوقف، والصدقات التطوعية.

وفى هذه الندوة نبدأ بتناول نظام الصدقات التطوعية والتى نعطى نبذة موجزة عنها وعلاقتها بموضوع الندوة " الجمعيات الخيرية الأهلية"

- فالصدقة هى ما يعطى على وجه التقرب لله تعالى ، وهى تطلق على كل من الزكاة والتطوع ولكن الغالب فى استعمال الكلمة صدقة التطوع.

- ومن أهم خصائص الصدقات التطوعية ما يلى :

١ - اتساع نطاقها ، فلقد قال الرسول ﷺ: " على كل مسلم صدقة ، فقالوا : يانبى الله: فإن لم يجد ؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق، قالوا: فإن لم يجد؟ قال: يعين ذا الحاجة والملهوف، قالوا: فإن لم يجد؟ قال : فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة" رواه البخارى، ويظهر اتساع نطاق الصدقة فى هذا الحديث فى اتساع نطاق المتصدقين "على كل مسلم صدقة" واتساع نطاق المتصدقون من حيث أنواعها ( المال - الجهود التطوعية ... السلوك) ومن حيث حجمها كما جاء فى حديث آخر قول الرسول ﷺ : " **اتقوا النار ولو بشق تمرة** " حيث تبدأ بالقليل جدا الذى يقدر عليه كل فرد ، أما من حيث المتصدق عليه فإنه يجوز إخراجها للغنى والفقير خلال الزكاة التى لا تجوز لغنى كما يجوز إخراجها للمسلم ولغير المسلم لدى جمهور الفقهاء.

وبالتالى فالصدقات التطوعية تمثل نهراً متدفقا باستمرار من الخير يغمر المجتمع الإسلامى.

٢ - إن الصدقة لا تنطوى على علاقة ثنائية بين المتصدق والمحتاج ، وإنما تنطوى على علاقة ثلاثية بين المتصدق والله عز وجل والمحتاج حيث أن الصدقة تقع فى يد الله قبل أن تقع فى يد العبد

مصداقا لقوله تعالى:﴿ ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات ﴾ الآية (١٠٤) من سورة التوبة.

٣ - إن ثواب الصدقة من الله عز وجل ممتد باستمرار فى حياة المتصدق وبعد مماته ويوم القيامة، فيقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون﴾ الآية (٢٧٢) من سورة البقرة.

وهذا الوفاء لا يكون بنفس الكمية المتصدق بها وإنما بالمضاعفة مصداقا لقوله تعالى: ﴿ مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ الآية (٢٦١) من سورة البقرة.

وهذا الثواب والجزاء لا ينقطع بموت الإنسان وإنما يمتد طالما كان نفع الصدقة ممتدا مصداقا لقول الرسول ﷺ " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" ويستمر الثواب إلى يوم القيامة كما ورد فى حديث الرسول ﷺ بأن المتصدقين من الفئات التى يظلها الله سبحانه وتعالى بظله يوم القيامة.

أما عن علاقة الجمعيات الخيرية الأهلية بالصدقات التطوعية فى الإسلام فإن هذه الجمعيات تمثل تنظيما مؤسسيا لتلقى الصدقات التطوعية فى صورة تبرعات نقدية أو عينية أو مجهودات أخرى، وأن هذا التنظيم من شأنه أن يرشد هذه الصدقات بزيادة مواردها وإنفاقها بطريقة منظمة لإعانة المحتاجين فى وقت قلت فيه الروابط والعلاقات

بين سكان الحى الواحد بل والشارع والعمارة الواحدة فى المدن، من اجل ذلك كان قرار إدارة المركز بعقد

هذه الندوة لتحقيق ما يلى :-

١ - بيان أهمية الصدقات التطوعية كأحد النظم الإسلامية الرئيسية لتحقيق التكافل الاجتماعى.

٢ - حث المواطنين على الإسهام فى هذه الجمعيات نظرا لما تقوم به من دور اقتصادى واجتماعى هام.

٣ - تحديد المشكلات التى تعيق النشاط فى هذه الجمعية واقتراح الحلول المناسبة لها.

وإن تشريف معالى الأستاذ الدكتور عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة ومساندة الأستاذة وزيرة الشئون الاجتماعية ، وما قدمه فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة ، وكل من ساهم معنا بجهد مشكور فى إتمام هذا اللقاء، كل ذلك يعتبر منهم صدقة تطوعية بالمجهود ، ندعو الله عز وجل أن يجزيهم خيرا عليه، وإن المركز من جانبه وتمشيا مع أهدافه يعلن عن استعداده بجانب عقد هذا اللقاء فى جنباته، عن مد يد العون لهذه الجمعيات بالصور التالية:

- عقد دورات تدريبية للعاملين فى الجمعيات لرفع كفاية العمل فيها.
- الإسهام فى وضع النظم المالية والمحاسبية التى تضبط أموال الجمعيات وترشد استخدامها.
- الإسهام فى مقترحات تعديل القوانين واللوائح المنظمة لأعمالها.

وفى النهاية أرحب بحضراتكم وأشكركم جميعا على تشريفكم هذا اللقـاء الذى ندعو الله عز وجل أن يكلله بالنجاح والتوفيق خدمة للعلم والوطـن والدين الإسلامى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## كلمة أ.د/ أحمد عمر هاشم

## رئيس جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإنى أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالشكر أن هدانا لهذا وما كنا نهتدى لولا أن هدانا الله، وأتوجه بالشكر إلى السيد الأستاذ الدكتور/ عبدالرحيم شحاته محافظ القاهرة الذى أسعدنا بلقائه اليوم وكنت حريصاً كل الحرص على أن يشرفنا اليوم فى أول لقاء له بعد أن تولى مسئولية محافظة القاهرة، وقبل ذلك كانت لى مع سيادته لقاءات، كان أول لقاء حين كان قد أنهى مسئوليته من محافظة الفيوم متجهاً إلى الجيزة ويومها لم نستطع أن ندخل الفيوم إلا بصعوبة من شدة تعلق الشعب به وتمسكهم به وحرصهم عليه وبكائهم على فراقه إلى محافظة أخرى، لأنه رجل يخلص فى رسالته ويتعمق فى مشكلات محافظته. وكان كذلك فى الجيزة، واليوم وهو فى محافظة القاهرة التى تقع فيها هذه الجامعات وجامعة الأزهر. وفى رسالته التى يقوم بها والأمانة التى يتحملها نشهد- والله شهيد- أنه لا يدخر جهداً فى أن يقدم أقصى ما فى الوسع نهوضاً بهذه المحافظة.

كما نشكر الأستاذة الفاضلة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية التى أنابت رجلاً فاضلاً وعالماً كبيراً هو الأستاذ الدكتور/ فوزى النجار رئيس ديوان عام وزارة الشئون الاجتماعية، نشكرها ونشكر سيادته على تشريفه واشتراكه معنا فى هذه الندوة العلمية الهامة التى تعنى

بمشكلات لها أهميتها وثقلها فى المجتمع.

ونشكر الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالحليم عمر مدير هذا المركز على أن هيىء وأتاح هذه الفرصة على هذا النحو المنظم والتنسيق الكبير.

وإن هذا اللقاء أيها السادة ليس كما يتبادر إلى بعض الأذهان أننا نريد أن نحكم على الجمعيات ولا أن ننقدها ولا أن نقول فيها قولة ولكن هدف هذه الندوة وإن كان عنوانها التقييم لدورها الاقتصادى والاجتماعى، فإننا نستهدف من وراء هذا اللقاء فتح قنوات التعاون المثمر والبناء بين الجامعة ووحداتها ذات الطابع الخاص وبين هذه الجمعيات كوحدات فى المجتمع لها أثرها وفاعليتها، لأن الجامعة وجامعة الأزهر بصفة خاصة كجامعة إسلامية لها طابعها الخاص ولها رسالتها إلى جانب تخريج العلماء والمتخصصين فى كل علم، إلى جانب هذا لا يقتصر دورها ولا رسالتها على تخريج العلماء وإنما تقوم إلى جانب ذلك بخدمة المجتمع والالتحام بمشكلاته والتأثير الفعال والتعاون مع كل مؤسساته. فجميع الندوات العلمية والمؤتمرات المحلية والدولية التى أقامتها جامعة الأزهر كانت تسفر عن نتائج باهرة وتوصيات هامة للغاية وكنا نقدمها بأمانه إلى كل المسئولين فى المؤسسات والوزارات من أجل الأنتفاع بها، الانتفاع بأفكار عقول صفوة هذه الأمة من العلماء والأطباء والمهندسين وسائر التخصصات الأخرى.

وإذا كانت محاور هذه الندوة تنحصر فى إطار الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى، فإننا على يقين أن ديننا الحنيف الذى أمرنا بالتعاون، ونادنا القرآن الكريم " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الإثم والعدوان" هو فى الوقت نفسه دعانا أن نتعامل مع المجتمع وأن نشعر بشعور المحتاجين، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا الصدد: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله فى الدنيا والآخرة والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخية".

وإذا كنا نلمح أيضاً إلى جانب الزكوات والصدقات فإننا على يقين أنها ستطهر المجتمع من آفات كثيرة حتى تقوم الجمعيات والمسئولة على رعاية هذا الحقل، والقرأن الكريم حين قال:" خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" كنا ندرك فعلاً أنها تطهر الغنى من آفة الشح والبخل وتطهر الفقير من آفة الحقد على الغنى وتطهر المال مما عساه يكون فيه شبهة، وإننا لندرك أن أعمالاً أخرى يمكن أن يؤديها الناس فى ريفنا المصرى زراعة وغرساً تحدث عنه رسولنا صلى الله عليه وسلم وقال فى حديثه الصحيح:

"ما للمسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيرا أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقه" وفى رواية أخرى " إلا كان به صدقة إلى يوم القيامة" أى أنه يكون صدقة جارية كالتى نادانا إليها فى حديث آخر " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له".

إن المناحى الاقتصادية كثيرة فى العمل الذى يمكن أن تقدم الجمعيات الخيرية والأهلية ولا تقع تحت حصر، وإن رسالة هذه الجمعيات من أشرف وأعظم ما تكون حين تؤدى على أكمل وجه. وكذلك أيضاً لها

رسالتها فى الجانب الاجتماعى مناهضة للظواهر السلبية مواجهة للتحلل والانحراف أو ظواهر العنف والإرهاب أو ظواهر سلبية أخرى كالبطالة والتسول إلى غير ذلك حيث توجد هذه الجمعيات أمان لكثير ممن وقعوا فريسة للبطالة أو التسول أن توجد لهم العمل الشريف وأن تساعد الدولة فى استثمار هذه الطاقات حتى لا تكون معطلة.

إننا بهذه الندوة وبالقاء الدور على رسالتها والمناحى التى يمكن أن تؤديها إنما نريد من وراء ذلك كما قلت أن نفتح باب التعاون وباب التدارس، والدورات التدريبية التى يزمع المركز أن يقيمها ، والجامعة كما تؤدى رسالتها داخل أروقتها وقاعتها فإنها لاتضن على المجتمع الذى تقع فيه أن تؤدى رسالة فاعلة فى التعاون بين سائر القطاعات وفى طليعتها تلك الجمعيات الخيرية والأهلية.

وإننى لأضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً كما أخلصنا إليه ونخلص دائماً فى رسالتنا نبتغى بها وجه الله والتعاون على البر والتقوى، أسأله سبحانة أن يوفقنا وإياكم إلى ما فيه خير أمتنا وعقيدتنا،

**وبالله التوفيق،**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

## كلمة أ.د. عبد الرحيم شحاته

## محافظ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر العريقة ، الأخ الأستاذ الدكتور فوزى النجار ممثل السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية ، الأخ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز ، الأساتذة والاصدقاء والزملاء ، سيداتى سادتى .

شرفنى حقا أن أحضر جلسة كهذه الجلسة ، بالدرجة الأولى لأنها تمس قضية من أهم قضايا المجتمع فى الوقت الحالى ، والمجتمع المصرى يمر بفترة تحول اقتصادى واجتماعى لا شك فى ذلك، وبالتالى حركة المجتمع الأهلى والجمعيات الأهلية تشكل جزءا رئيسيا من هذا المجتمع إلى جانب النقابات والاتحادات . فتصبح قضية التنمية قضية أساسية جدا ، والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . كما أشارت السيدة الوزيرة فى كلمتها منذ عامين كان يعرض علينا تقرير لتنمية البشرية لمصر بالعلاقة مع بقية دول العالم واعتقد أنه كان تقرير ٩٦/٩٥ ففوجئنا أن ترتيب مصر بين دول العالم كان الدولة ال ١٢٤ فى مجال التنمية البشرية ، فالأخوة والزملاء فى معهد التخطيط القومى أخذتهم العزة بمصريتهم وقالوا لابد من إعادة الحسابات ، فحسبوا واحتبسوا وانتهوا إلى أن ترتيب مصر هى الدولة ال ١١٠ بين دول العالم ، نقلت لهم ذلك : " إنى لا أكذب ولكنى أتجمل " لأن لا

تاريخ مصر ولا قدرتها العلمية والتقنية ولا أصالة شعبها تسمح لها أن تكون فى هذا الترتيب، من وجهة نظرى الشخصية لا تستقيم أمور التنمية البشرية فى مصر – والتنمية البشرية هو تعريف حديث ومستخدمة يعبر عن الشعار القديم الذى كان يطلق فى الأربعينات وهو الأعباء الثلاثة : الجهل والفقر والمرض ، هذه الأعباء الثلاثة لا زالت قائمة بين ظهرانينا، هناك شبه أمية لازالت تتأرجح بين نسبة ٤٠٪ و ٥٠٪ خاصة فى الريف ، طبعا القاهرة أفضل إلى حد ما نتيجة لظروفها ، إنما لا يزال الفقر يشكل ظاهرة خطيرة جدا فى المجتمع المصرى خاصة فى المناطق الشعبية والعشوائية ولا زال المرض يشكل عقبة كاداء فى سبيل التنمية الاقتصادية .

الحكومة كما تعلمون حضراتكم جميعا بذلت وتبذل أقصى جهد ممكن وحجم الإنفاق على التعليم على سبيل المثال فى محافظة كمحافظة القاهرة ، القاهرة بنت على مدار الخمس سنوات الماضية اكثر من ١٥٠٠ ( ألف وخمسمائة ) مدرسة ، المستشفيات والوحدات الصحية ، المراكز الطبية ، الإنفاق على الصحة والدولة فى العامين الماضيين ضاعفت ثلاث مرات إنفاقها على الصحة .

يبقى الجهد الأهلى والذى بدأ كما ذكر الدكتور سنة ١٩٢١. مصر دولة عريقة فى الجهد الأهلى و الجمعيات الأهلية والتطوعية ، وأتصور أن دور المجتمع الأهلى أو المدنى من خلال جمعياته واتحاداته ونقاباته عليه دور أكبر بكثير جدا فى فترة التحول التى تشهدها فى الوقت الحالى ، نحن لا شك نتحول من اقتصاد كان

اشتراكيا إلى اقتصاد حر ، اقتصاد يعتمد على السوق . ومن المؤكد أن هذا التحول سيكون له بعض الضحايا ، والمجتمع الأهلى بجمعياته وأجهزته واتحاداته يستطيع تخفيف وطأة هذا التحول

بالنسبة لقضية الفقر وبالنسبة لقضية المرض وبالنسبة لقضية الجهل فى صورة محو الأمية ، إذن نحن مهتمون إلى حد كبير جدا واهتمامنا لا يرجع إلى أننا نشغل موقع تنفيذى وإنما هو اهتمام فكرى ، واهتمام يمكن منذ نعومة أظفارنا فى الريف المصرى ، ولذلك أنا سعيد جدا لدعوتى لهذه الندوة ، وليس من المستغرب أن تعقد هذه الندوة فى جامعة الأزهر وفى هذا المركز .

وبالمناسبة أنا أحيى جامعة الأزهر لأنها أعرق جامعات مصر وأعرق من جامعة القاهرة رغم أن جامعة القاهرة تقع فى الجيزة إنما جامعة الأزهر هى الجامعة الأولى لا شك فى ذلك.

نقترح فى هذا السياق أن يحدث تقييم شامل وصريح لمستوى الأداء فى الجمعيات الأهلية ، وأنا أعلم وقد كنت فى الجيزة وفى الفيوم – أعلم أن هناك مشاكل إدارية وهناك مشاكل موارد وهناك مشاكل محاسبية . إذن علينا أن نفتح الملف فى هذه الحلقة الدراسية بصراحة شديدة حتى نستطيع العلاج ، وأنا أرى نخبة من الباحثين والعلماء الذين يستطيعون فعلا أن يضعوا أصابعهم على موطن الداء بسهولة ويسر . إن معظم المشاكل القائمة فى داخل مجالس الإدارات وبين الجمعيات العمومية ومجلس الإدارات ترجع فى أغلب الحالات – وأنا عاصرت هذا فى

فترات كثيرة - لعدم وجود المعلومة الصحيحة فيما يختص بإدارة الأموال او الإجراءات التى يحتمها القانون ، لذلك فالتدريب مطلوب .

الجانب الثانى الذى نأمل أن يتم فيه تناول الموضوع هو الفقر فى المناطق الشعبية والعشوائية فى محافظة القاهرة ، لأنه قطاع عريض جدا كما قد لا يتصور البعض . فالقاهرة ليست بالضرورة كورنيش النيل وجاردن سيتى وقصر النيل ، القاهرة فيها مناطق تحتاج فعلا إلى تدخل حقيقى من المجتمع الأهلى لكى نساهم مع الحكومة فى رفع وطأة الفقر ، وهذا لن يتأتى - مع احترامى لأهل الخير وموائد الرحمن فى رمضان - إلا بزيادة قدرة الفقراء على الكسب .

إذن موضوع التدريب وموضوع الإقراض الإسلامى وموضوع فتح فرص عمل جديدة أمام الفقراء وأبنائهم لزيادة دخل الأسرة الفقيرة اعتقد انه موضوع حاكم جدا فى مدى نجاح المجتمع الأهلى فى المساهمة فى النهوض بهذا الوطن .

أرجو فى هذه المناسبة أن تكون توصيات هذه الندوة خير عون لهذه الأمة ، على ان تتخطى مصاعبها وتنطلق نحو آفاق جديدة خاصة ونحن نستعد لدخول قرن جديد .

شكرا جزيلا ووفقكم الله ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة الأستاذة / مرفت التلاوى
## وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية
## والتى ألقاها نيابة عن سيادتها
## أ.د/ فوزى الفجار
## وكيل أول وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة ، فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ، الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، أصحاب الفضيلة السادة والسيدات

كم كانت سعادتى عندما وضعت هذه الندوة تحت رئاستى الشرفية وكم كان حرصى على حضورها لأسعد بالتناول العلمى لموضوع الندوة الذى أصبح مركز اهتمامنا لتحقيق انطلاقة قوية فى العمل الاجتماعى التطوعى فى مصر ، إلا أننى كلفت برئاسة وفد مصر للمؤتمر الذى يعقد فى أوسلو بالنرويج فى نفس التوقيت وإننى على ثقة من توفيق الله ودعمه لجهودكم المخلصة فى الإعداد وفى المناقشات العلمية الجادة والموضوعية التى يتضامن فيها العلماء والباحثون مع رجال العمل الاجتماعى الأهليين والحكوميين للوصول إلى تصور يحقق أهدافنا جميعا فى تطوير وتنمية العمل الاجتماعى

الاهلى ليضطلع بمسئولياته فى تحقيق التنمية الاجتماعية التى لم تحظ فى مجتمعنا بنفس القدر من الاهتمام التى حظيت به التنمية الاقتصادية. فى حين أنه لا تنمية ولا سلام اجتماعى بدون تنمية اجتماعية، وتعلمون جميعا أين نحن من دول العالم على مقياس التنمية البشرية الذى يعده البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، بالرغم أننا من أغنى دول العالم فى الحضارة والثقافة والقيم الدينية والاجتماعية ، ولذا بدأ إعداد الدراسات والمناقشات العلمية لوضع استراتيجية التنمية ... وليس خافيا أن محق تلك الاستراتيجية وتعبئة الجهود الحكومية والأهلية للتخفيف من حدة الفقر باعتبار أنها مسئولية اجتماعية وأخلاقية وإنسانية يشارك فيها المجتمع بكل طاقاته وتجمعاته.

ولقد ظلت الجمعيات الأهلية بعيدة عن تناول العلماء والباحثين والكتاب والإعلاميين ، بالرغم من أنه قطاع يضم حوالى خمسة عشر ألف جمعية تغطى سبعة عشر ميدانا من ميادين العمل الاجتماعى التطوعى وهم بحق امتداد للرواد الأوائل الذين أسسوا قلاعا شامخة فى القطاع الأهلى كان لها دور رائد ومردود لا يمكن تجاهله أو اشعاره فى المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية والسياسية والتعليمية تكملة للجهود الحكومية لمواجهة حاجة الجماهير وحل مشكلاتهم بالجهود الذاتية .

وقد بدأت الجمعيات الأهلية فى مصر عام ١٩٢١ ولعبت دورا هاما ومؤثرا فى البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع. وبعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى أغسطس ١٩٣٩ والجمعيات الأهلية

تحظى باهتمامها ودعمها فى شتى مجالات عملها وذلك فى إطار القوانين التى نظمت حركة الجمعيات بدء من القانون ٤٩ لسنة ٤٥ والقانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ ، والقانون ٣٢ لسنة ٦٤.

وكم نحن سعداء أن تصبح الجمعيات فى دائرة الاهتمام وموضوعا أساسيا تعقد له المؤتمرات وحلقات الدراسة والبحث ، وهذا تعبير عن رغبة صادقة من الجميع أن يأخذ العمل الاجتماعى الأهلى هذا الاهتمام البالغ من المثقفين والمفكرين والخبراء وأصحاب الرأى والمعرفة استثمارا لهذا القطاع العريق فى خدمة أهداف مصرنا العزيزة.

ويعد موضوع الندوة إسهاما جيدا لتحقيق الانطلاقة المنشودة من خلال التقويم الموضوعى لأنشطة الجمعيات الأهلية فى رحاب جامعة الأزهر العريقة باساتذتها ومعلميها وبمشاركة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، ولا أخفى عنكم أننى كنت أتوقع أن مشاكل الجمعيات تنحصر حول ما يثار عن قانون الجمعيات إلا أننى وجدت أن المشكلة أساسا تكمن فى تطبيق القانون ، لذا فإننى أرى أن نبدأ العمل فى عدة محاور :-

**أولا:** دراسة سبل تعديل القانون بما يضمن تحقيق صالح المجتمع والصالح العام.

**ثانيا:** التدريب، ليس فقط لأعضاء الجمعيات بل للعاملين الذين يتولون إدارة العملية التطوعية ليزدادوا كفاءة وعلما وفهما .

**ثالثا:** بناء قدرات الجمعيات الأهلية بمضاعفة دعم وزارة الشئون الاجتماعية ماديا وبشريا .

**رابعا:** دعوة رجال الأعمال لمزيد من الجهد والإسهام المادى .

**خامسا:** تنظيم حملة إعلامية مدروسة ومكثفة تستهدف خلق وعى جماهيرى بأهمية المشاركة الفعالة فى التنمية الاجتماعية .

السادة والسيدات يحدونى الأمل أن يتحقق هدفنا الواحد نحو العمل الاجتماعى الأهلى من خلال مناقشاتكم العلمية الموضوعية وأن تكون نتاج أعمال المؤتمر دعوة للجميع فى المساهمة بالفكرة والرأى والعمل ما دام هدفنا وجه الله والوطن .

كل الشكر لجامعة الأزهر العريقة التى احتضنت هذا الملتقى والشكر لكل الذين ساهموا فى إعداد هذا المؤتمر والذين شاركوا فى البحث والدراسة .. وفقنا الله جميعا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

## ثانياً :

# التعقيب على البحوث

**تعقيب أ.د/ محمد عبد الهادى**

**عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية – كفر الشيخ**

**على بحث " نحو دور مقترح لوزارة الشئون الاجتماعية وعلاقتها بالجمعيات الأهلية"**

**للأستاذ الدكتور أحمد خاطر**

**عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية – الاسكندرية**

كلمتى القليلة فى هذا اللقاء ليست أكثر من إثارة بعض القضايا التى أدعو الله سبحانه وتعالى أن تشغل بالكم وأن يكون لها مردود فى نشاطكم وكتاباتكم ولقاءاتكم وعملكم إن شاء الله.

أخى الأستاذ الدكتور/ أحمد خاطر ذكر فى ورقته الطيبة وفى حديثه الممتع كثير من القضايا أركز فيها على قضيتين أساسيتين ، الأولى : قانون ٣٢ لسنة ٦٤ وتم تناوله من قبل بإيجاز ولابد أن أ.د/فوزى النجار ورفاقه فى الشئون الاجتماعية أن يطالبوا بإعادة النظر فى هذا القانون وأن يؤخذ رأى العاملين والهيئات العلمية وعلى وجه التحديد كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها ومراكز البحوث الاجتماعية الموجودة فى مصر لأن كما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون من دواعى إصدار هذا القانون أنه مضى أكثر من ست سنوات على القوانين التى سبقته ومن هنا كان هناك داعى لهذا القانون الجديد ، فقد مضى على هذا القانون أكثر من ثلاثين سنة وهو جامد فى مكانه لدرجة أنه تحجر . ونحن الآن نشهد تحرير اقتصادى وفى مصر بالذات، تحرير النشاط الاقتصادى من كل العوائق التى تحد من انطلاقته، نشهد تحرير النشاط الاقتصادى السياسى من كل الأشياء التى كانت تكبله ،

وتتيح الفرصة لتكوين أحزاب عديدة فى المجتمع ، وتتيح هامش، قد يكبر إن شاء الله فى المستقبل من المشاركة السياسية. نأمل إن شاء الله أن يتيح القانون الجديد تعديل هذا القانون أو قانون جديد بديلا له لأن مطالعتنا لهذا القانون نجد أن فيه الكثير من الحجر على النشاط الاجتماعى والإباحية الكبيرة لاغتيال نشاط الجمعيات بإقالة مجلس الإدارة أو بحل الجمعية أو أشياء من هذا القبيل تحت مسميات كثيرة يصعب أن نذكرها الآن. لكن لابد أن يأتى القانون الجديد بعد دراسة مستفيضة ويحرر النشاط الاجتماعى من القيود ومن بيروقراطية الجهاز الحكومى والتى تحظى بنصيب وافر منه وزارة الشئون مع اعتذارى لأخى الكريم.

النقطة الثانية وهى مرتبطة بالنقطة الأولى . ما ذكرها الأستاذ الدكتور خاطر فيما يتصل بالمشاركة ، والمشاركة فى الحقيقية جوهر النشاط الاجتماعى فى الجمعيات الأهلية. أنا أريد من هذا المؤتمر الطيب وفى جامعة الأزهر أن أقول كلاما ربما يكون غريبا على مسامع البعض أو يأخذه البعض بتخوف. لا بد من النشاط الدينى للجمعيات الأهلية ، لماذا؟ لو أخذنا البلاد العلمانية ومقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإحصائيات تشير بازدياد حجم التطوع والعمل التطوعى فى الجمعيات الأهلية على عكس ما يتم فى النشاط السياسى ، فى انتخابات كلينتون الأخيرة تشير إلى أن أقل من النصف هو الذى دخل الانتخابات أما بالنشاط الاجتماعى التطوعى يتضاعف كل خمس سنوات تقريبا بمتوالية عددية.

من الإحصائية الموجودة لدى – وإن كانت قديمة بعض الشئ – من حوالى عشرة سنوات تظهر أن عدد المتطوعين فى الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى ٩٣ مليون مواطن ، قدرت ساعات عملهم بالدولار فى السنة وصلت ٦٥ مليار دولار ونصف . طبعا فى هذا لا يوجد جديد وإن كان الجديد أن ٥٠٪ من النشاط التطوعى نشاط دينى حسب الإحصائيات العلمية من مراكز موثوق فيها ، كارتر نفسه – والذى كان رئيسا للولايات المتحدة – الآن ومنذ فترة طويلة يقود الجيش الخاص الأمريكى ، والجيش الخاص الأمريكى عبارة عن جنود من الشباب المتطوع لخدمة العمل المسيحى . هذا فى الخارج إذا أخذنا فى الداخل الجمعية الإنجيلية فى مصر لها نشاط اجتماعى قديم وعريق ومنتشر وخاصة فى الصعيد ، وكان يديرها القس حبيب وكان له نشاط طبيعى إلا أن الله توفاه منذ فترة قصيرة . النشاط الكنسى الاجتماعى فى الاهتمام بالشباب وتعليمهم موجود وفعال ، وهناك نشاط كبير جدا فى الرعاية الاجتماعية ، عالميا ومحليا الأديان بتتحرك وبتعمل لكن عندما نأتى إلى النشاط الإسلامى نتخوف ، وهذا التخوف هو الذى يجعلنا نصل إلى درجة من درجات ، أو بعض من شبابنا يصل إلى درجة من درجات المشاركة العدوانية .

فهناك مشاركة طبيعية ومشاركة سلبية ، فهناك مشاركة عنيفة عدوانية للمجتمع عندما تغيب الرؤية الصحيحة أو الفهم الصحيح للإسلام فإن الشباب يجد نفسه طاقة معطلة فيدمر نفسه ويدمر مجتمعه.

وإذا كنا نحارب الإرهاب فنحن الذين فتحنا الباب للإرهاب

بتقاعسنا عن النشاط الدينى الإسلامى الصحيح فى الرعاية الاجتماعية ، وأضرب لحضراتكم مثالا بسيطا أن النشاط الاجتماعى الإسلامى يمكن أن يكون نشاطا غير سياسى ولدى دليل وتجربة لابد أن حضراتكم تعرفونها هى تجربة تفهنا الأشراف ، فتفهنا الأشراف بجهودها الاجتماعية الطبيعية ذات الاتجاه الدينى الإسلامى استطاعت أن تنشئ وهى قرية بسيطة فرع لهذه الجامعة العريقة جامعة الأزهر . عندما أذهب أو يذهب أى فرد لهذه القرية يجد أن هناك مجتمعا يتميز عن كثير من المجتمعات وانتقل انتقالة حضارية رائعة فى التكافل والتضامن الاجتماعى والتنمية الاجتماعية – رغم أن الكثير من الاتجاهات السياسية الإسلامية حاولت أن تستقطب هذا التيار الناضج لكنها لم تنجح واستمر هذا الاتجاه وندعو الله سبحانه وتعالى له وللقائمين عليه بالتوفيق وشرفنى أن شاركت فى التجربة بالتحقيق العلمى فى كتاب صغير أصدرته .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا للخير.

أقول يجب ألا نتخوف من هذا الاتجاه ونأخذ به بالشكل الصحيح كما أخذ به العلمانيون من قبل ونحن أولى بذلك وفى هذا إن شاء الله الخير الكثير للمشاركة ولعلاج الكثير من الأمراض الاجتماعية التى تعانيها الجمعيات والتى هى فى أكثرها حبر على ورق.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## تعقيب أ.د/ سيد حنفى
## استاذ علم الاجتماع - كلية الآداب (الزقازيق)
## على بحث: "تنشيط العمل الأهلى التنموى فى مصر"
## للباحث أ.د/سعد الدين ابراهيم
## رئيس مركز ابن خلدون - للدراسات الإنمائية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أهمية هذه الورقة أنها جاءت من عالم جليل متخصص فى علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى، ومن ثم حينما نسمع أو نقرأ تكون لى نظرة أخرى فى إعادة القراءة والبحث فى مضمون ما تحتويه، هذه نقطة، النقطة الثانية أنها جاءت من مركز ابن خلدون للدراسات وهو مركز علمى وله نشاط أهلى. فقد يرى للسادة الحضور وما استمعوه كما استمعت من الأساتذة الأفاضل والأعلام، فقد حان الوقت إلى مرحلة الملل، فلو زدته فى الحديث أكون قد أضفت عبئاً عليكم بعدما سمعنا وشبعنا من أحاديث علمائنا الأفاضل.

الموضوع سيكون تلغرافياً ولن أعيد سرد ما قيل. الورقة فى ص١١ "تتكلم بهذا النص" : الأخطر فى مواد القانون هو لائحته التنفيذية، فهذه اللائحة لها رقابة صارمة فى التفتيش على الموارد المالية"

أولاً" هو حق، حق الدوله أن تتابع جدية الأمور من عدمها وحينما كنت رئيساً لجمعية أهلية فى شبرا وسافرت فى مهمة علمية ورجعت وجت اختلافاً شديداً فى هذه الجمعية فأبلغت الأستاذ الدكتور فوزى النجار على أن انحرافاً قد حدث وحدث من فئة متعلمة قادرة على

تغيير الحقائق وسلب المجهود الإنسانى إلى مصالحها، فإذن الرقابة مطلوبة.

ربما تكون تجربتى هذه شخصية ولكن كل الجمعيات أو معظمها بخير، لكن المتابعة هى أفضل وسيلة للوقاية.

فى الورقة الاصرار على قانون ٣٢ ونجد نصاً يحتاج منا جميعاً إلى نظرة تأمل نقول: "فحقيقة الأمر أن التطرف الدينى قد تضاعف بشكل غير مسبوق فى تاريخ مصر الحديثة رغم وجود قانون ٣٢ بل واستطاع الإسلاميون الأقل عنفاً. مثل الإخوان المسلمون" أن يسيطروا على معظم النقابات المهنية الآن" ثم يستدرك فيقول: " إن المستفيدين الحقيقيين من استمرار القانون ٣٢ هم الموظفون ومن يطلق عليهم الإسلاميون".

أولاً إننى أعرف جمعيات صغيرة جداً وأعرف أعضاءها محدودين وقد يكون النشاط واقفاً على واحد فقط، لكن فى المقابل هناك جمعيات كبرى لها مجهود ولها تاريخ ولها فاعلية.

الحاجة الأخرى، الاستراتيجية التى تتكلم عنها الورقة، لم أعرف ما هو مفهوم الاستراتيجية وماذا نريد وقد سألت بعض المتخصصين، هل الاستراتيجية أن نوجد أماكن جديدة فى مدن جديدة بقرارات تدخل فيها وزارة الشئون الاجتماعية وتبنى فيها مؤسسات أو تخصص فيها مؤسسات يتنافس فيها المتنافسون أصحاب القدرة والمال؟ التطوع كيف يكون، ونحن فى خضم إعلامى أسقط إلى حد ما الحماس لهذا العمل الإنسانى؟ قد تجد حى من الأحياء يقوده عضو من مجلس الشعب يحركة بأجمعه لجمع مبلغ من المال لأجل لاعب كرة وكرامته، ولم تجد هذا

الحماس للعجزة، للفقراء، للأيتام، لغير القادرين، لأسر تريد أن تنتج، لدينا قضايا كثيرة ومشكلات كيف نعد لها الاستراتيجية؟ هل المستوصفات بين حارة وحارة هذا يكفى؟ أم يكون لنا الاستراتيجية وقد جربت هذه فى منطقة شبرا استطعت أن أثير الفقراء قبل الأغنياء فى عمل ما وقد نجح بفضل الله سبحانه وتعالى لأن المسألة مسألة قناعة. أى حافز لأى عمل إنسانى لابد أن يكون له عائد، وأنا أذكر وأنا تلميذ أن عبده باشا رحمه الله عمل أكبر مدرسة فى فارسكو ومازالت صرح لهذا الرجل، وكان كل عمل للقادرين كان يجد له مكافأة، فكان يمنح الباشاوية أو البكاوية، هناك حافظ كان موجوداً يحرك القادرين. كل إنسان فى الوجود يعمل أى عمل حتى عندما نعمل لله - له مثوبته. فأى إنسان قادر لا بد أن يقابل عمله بالتقدير، وهذا التقدير سيدفعه هو وغيره إلى العمل الإنسانى.

لا أريد أن أطيل ولكنها ملاحظات تلغرافية فى مضمون ورقة بحثية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## تعقيب أ.د/ محمد الشحات الجندى
## وكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا
## على بحث: "الجمعيات الأهلية الخيرية بين التأصيل الشرعى والتنظيم القانونى للدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا مدرس بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر -"طنطا"

عمل الجمعيات الخيرية أو الجمعيات الأهلية وهذا الدور للأسف الشديد إختفى أو أراد له البعض أن يختفى هو السبيل لأن يعود بالفعل ويدب النشاط الاجتماعى والتنموى والثقافى والصحى والتعليمى لأن الدولة لا تستطيع أن تفعل شيئاً، كان المواطنين يستطيعون أن يفعلوا أشياء كثيرة مادام أن العقيدة متوفرة والوازع الدينى قوى والحمد لله عندنا رجال أعمال كبار وعندنا رجال أعمال كثيرون لكن المهم الوازع الدينى الذى يجعلهم بدلاً من إقامة أفراح بنفقات باهظة يمكن أن يعطى جنية أو خمسة جنيهات لنشاط جمعية أو لوقف شيء معين فى هذا السبيل.

اعارض مرة أخرج للتصدى للمسائل الواقعية، أقول إنى أرى من وجهة نظر قانونية أن المواد التى كانت حاكمة فى القانون المدنى لعمل الجمعيات الخاصة هى مواد كانت من سنة ٥٤ إلى سنة ٨٠، هذه المواد ألغيت، فإذا كان هناك تفكير جدى فى تغيير قانون ٣٢ لسنة ٦٤ لأنه قانون أعرج كما أشارت كل التعليقات والأبحاث، أقول أنه من الممكن جداً أن تكون نقطة الانطلاق الجديدة هى إعادة المواد من سنة ٥٤ إلى

٨٠ التى تنظم عمل الجمعيات الخاصة.

هناك نقطة أريد أن أتناولها وهى ما قاله الزميل من أن المصالح المرسلة قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية، أقول له من وجهة نظر تخصصية أن المصالح المرسلة ليست قاعدة وإنما هى مصدر كامل من مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا يوضح لنا إلى أى مدى سعة أفق الشريعة الإسلامية، عندما أريد أن أنظم عمل معين، يمكن حتى لو لم أجد هذا العمل لا فى القرآن ولا فى السنة ولا فى الاجماع ولا فى القياس يمكن أن ألجأ إليه فى المصالح المرسلة، فالمصالح المرسلة فى هذا السبيل مصدر كامل، وليست قاعدة، لأن القاعدة يمكن التجاوز عنها، لكن المصدر من الصعب تجاهله.

أيضاً هناك مسائل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، أريد أن أتحدث عنها، وهى لماذا لم يعرض الباحث النماذج من نشاط الجمعيات الخيرية، فهو ليس أكاديمياً فقط، لكنه بحث واقعى وعملى، فلدينا جمعيات كثيرة فكان عليه أن يأتى بهذه النماذج ويقيمها. وبهذه المناسبة أقول أن هناك عقبات كثيرة جداً تعترض مسيرة النشاط الاجتماعى فى مصر، وأذكر فقط فى هذا السبيل باعتبارى عضو فى الجمعية الخيرية الإسلامية مثالاً واحداً، كان هناك تخصيص لقطعة أرض فى المعادى واستمرت هذه الأرض مع الجمعية لمدة طويلة بعد موافقة كل الهيئات الرسمية وكانت مرصودة لكفالة اليتيم ورعاية المسنين، وللأسف الشديد من ستة أشهر نزعت من الجمعية وأعطيت لمباحث أمن الدولة. فهذه فى

الحقيقة عقبة خطيرة جداً.

وهذا نموذج. إذن هذه النماذج لابد أن نتصدى لها ونقول كيف يمكن التغلب على هذه العقبات لتعظيم دور الجمعيات والنهوض بها.

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أشكر مركز صالح للاقتصاد الإسلامى وجامعة الأزهر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## تعقيب د/ صلاح جمال عبدالرحمن

## كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر "طنطا"

**على بحث:**

## مركز الجمعيات الخيرية الأجنبية فى النظام القانونى المصرى.

## للباحث د/ أبو العلا على أبو العلا النمر. مدرس القانون الدولى - كلية الحقوق - عين شمس

أ- تعليق على حق الأجانب فى تكوين الجمعيات

وإن كان صحيحاً ما ذكره السيد الزميل بورقة العمل المقدمة من أن الجمعيات الخيرية تقوم بدور أساسى فى ميدان الرعاية الاجتماعية إلا أننا نختلف مع سيادته فيما ذكره من أن الدستور المصرى لم يحظر على الأجنبى ممارسة حرية تكوين الجمعيات.

١- إذ أن حرية الاجتماع التى يكفلها القانون الدولى للأجنبى لا ترقى إلى حد تكوين كيان قانونى يمارس عملاً له أثر فى المجتمع الوطنى.

٢- إنه من المقرر فى قواعد مركز الأجانب التى تعد جزءاً من مادة القانون الدولى الخاص إن الأجنبى يختلف عن الوطنى فى أن الأول ليس له أهلية اكتساب الحقوق إلا فى النطاق الذى يحدده المشرع الوطنى فإن سكت هذا الأخير فلا يعنى ذلك أن تأخذ بمفهوم المخالفة الذى يؤدى إلى أن يكون للأجنبى أكتساب الحق المسكوت عن السماح له بأكتسابه، بل على العكس واستند صحاباً للأصل الذى مؤداه عدم تمتع الأجنبى إلا

بالحق الذى يحدده له القانون - يكون سكوت المشرع مانعاً للأجنبى من اكتساب هذا الحق اقتصاراً به على المواطنين فحسب.

٣- أن الاشارة إلى رأى الأستاذ الدكتود بدر الدين شوقى لا يكفى لأن يكون اعترافاً من الفقه بل هو رأى فردى فى هذه المسألة.

٤- إنه إذا كان الدستور المصرى قد كفل للمواطنين حق تكوين الجمعيات فإن الأجنبى ليس مواطناً وليس عضواً فى المجتمع الوطنى وقد أيد الزميل هذه الوجهة من النظر فى الصفحة العاشرة من ورقة العمل.

٥- وإذا كان القانون المقارن قد كفل حرية الاجتماع فلا يلزم من ذلك حرية تكوين الجمعيات التى تهدف أساساً إلى خدمة أعضائها وتحقيق أهداف المجتمع ولا يتصور ذلك من أجنبى.

٦- ومفهوم الحريات العامة يقصد به الحريات السياسية وليس صحيحاً أن للأجنبى أن يمارس الحريات العامة داخل الدولة الإسلامية كالسعودية أو غيرها وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ونحيل فى ذلك إلى كتاب هام فى هذا الشأن باسم أحكام أهل الذمة فى طبعة بيروت ١٩٩٥ لابن القيم الجوزية، والجزء العاشر من كتاب فقه السنة للسيد سابق. ص ٢٠٤.

٧- تعليق على مسألة كفالة الشرع لحق الأجانب فى تكوين الجمعيات.

١- فيما يتعلق بمبدأ الأخوة فى الإنسانية يجب ألا نخلط بين وحدة الأصل البشرى وبين ما يكفله الشرع للمواطن. فالعلاقة فى الشريعة الإسلامية بين الفرد والدولة ليس أساسه القانون الوضعى وإنما الشرع

الألهى الذى ميز المؤمنين والمسلمين والمتقين عن غيرهم ويكون تميز المواطنين عن الأجانب أشد، لا سيما وأن أساس التميز بين الأجنبى والوطنى فى ظل الشريعة الإسلامية هو العقيدة التى يعتقدها الفرد، أما التكافل الاجتماعى والتضامن فهو مبدأ لا خلاف عليه. فضلاً عن قاعدة إعانة الضعفاء.

ولكن التساؤل الذى نطرحه على بساط البحث ليجيب عليه اساتذتنا فى الفقه والفقه المقارن هو هل التعاون على البر هو أمر للمؤمنين فيما بينهم أم هو تعاون بينهم وبين الأجانب عندهم.

ويلاحظ أن الأصل فى الأنظمة المعاصرة هو حرمان الأجانب من ممارسة الحقوق السياسية ولكن كنا نود لو أن السيد الدكتور الزميل كان قد ألقى الضوء على ما إذا كان الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية الوارد بنص المادة /٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يقصد به المصريين ممن كانوا معاصرين لقيام الثورة أم يقصد بهم أيضاً الأجانب.

وقد أيد الزميل ونحن معه تشديد الرقابة على الجمعيات الأجنبية التى تمارس عملها فى مصر.

أما فيما يتعلق بتحديد التبعية القانونية للجمعية لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها. فقد ابرز الزميل المعيار الذى أخذ به المشرع المصرى وهو أن الجمعية تخضع لقانون الدولة التى يقع فيها مجلس إدارتها الرئيسى الفعلى وتخضع للقانون المصرى إذا كان نشاطها الرئيسى فى مصر.

أما فيما يتعلق بتحديد جنسية الجمعية، فإذا كان المشرع الفرنسى قد حددها وفقاً لمعيار ومكان مجلس الإدارة فإن المشرع المصرى لم يضع نصاً فى هذا الشأن مما دعى الفقه للبحث عن معيار لتحديد جنسية الجمعية ونحن نؤيد.

## تعقيب أ.د/ حنان النجار

## أستاذ إدارة الأعمال كلية التجارة "بنات" - جامعة الأزهر

## على بحث: "قياس كفاءة الجمعيات الأهلية فى مصر باستخدام مدخل تحليل النظم"

**للباحثان:**

**١- أ.د/ عبدالنبى الطوخى أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة أسيوط.**

**٢- أ/ محمد عبدالحفيظ قطب - مركز خدمات التنمية.**

أسعدنى اختيارى للتعقيب على بحث قياس كفاءة الجمعيات الأهلية فى مصر باستخدام مدخل تحليل النظم، وهو المدخل الحديث الذى أمكن به استكمال اكتشاف إطار علم الإدارة.. من الإدارة العلمية التى تركز على تقسيم العمل وزيادة انتاجيته فى بداية هذا القرن.. إلى الإدارة الإنسانية التى تؤكد على البشر والروح المعنوية والدافعية للانجاز فى منتصف القرن ووصولاً إلى المنهج المتكامل لمدخل النظم واتخاذ القرارات فى ضوء الموقف وعوامل البيئة الحاكمة مع نهائيات القرن.

والواقع أن مدخل النظم وإن كان حديثاً من حيث اكتشافه وتفصيله فى علم الإدارة، إلا أنه من حيث الخلق الإلهى هو الأساس الذى تقوم عليه كل العلوم التطبيقية والإنسانية. فالكون نظام كلى تعمل فيه نظم فرعية تتخصص لتتكامل من أجل تحقيق أهداف النظام الكلى بمشيئة الله تعالى.

بهذا المفهوم قرأت البحث.. وتوقعت أن أرى تطبيقاً لهذا المدخل المنظومى على القطاع الثالث للتنمية فى مصر، والذى به تتكامل الجهود الحكومية وجهود قطاع الأعمال الخاص التى تهدف إلى الربح، وبخاصة أننى طالعت فى البحث شكلاً يوضح النظم المؤسسية ويعنى بالمنظومة الشاملة للمؤسسات الأهلية (ص٩ من البحث).

وبرغم العناية بمدخل النظم "الظاهرة" فى عنوان البحث وفى الشكل التوضيحى، إلا أن المضمون كان تحليلاً للأنشطة وليس تحليلاً للنظم.

وقد تم التطبيق على عينه "غامضة: تتكون من تسع جمعيات أهلية بالسيدة زينب بالقاهرة، خمس منها تعمل فى مجال التنمية والرعاية الاجتماعية، وأربع تعمل فى مجال الرعاية فقط. وجاء التحليل للأنشطة دون توضيح لأسلوب جمع البيانات من هذه العينة التى تتركز فى منطقة واحدة فهى متحيزة ابتداءً، وهل تم ذلك بدراسة حالة لكل منها، أو بالملاحظة، أو بالاستقصاء أو بتحليل السجلات مكتبياً، كما اتسم عرض النتائج بمحاولة اختبار ذكاء القارىء فى الكشف عن هذه العينة "الغامضة" حيث يفصح التحليل عن بعض البيانات ويخفى آخرى. ويستخدم الوصف فى تحليل الأرقام أحياناً (الغالبية العظمى)، والنسبة المئوية أو العدد المطلق مرة أخرى.

والعينة كلها تسع جمعيات كان يمكن عرض أنشطتها جميعاً وتحليلها بوضوح.

وخلاصة النتائج إدانة كاملة لهذه الجمعيات التسع، وليس فيها أى من الايجابيات فيما عدا وضوح أهدافها بالنسبة للمستويات العليا من

الإدارة. ومن النتائج نصل إلى التوصيات التى هى أيضاً إدانة كاملة للجمعيات الأهلية فى مصر إذا ارتبط بعنوان البحث.

ربما كان من الأفضل للطبيعة الخاصة بالجمعيات الأهلية وهى من المنظمات غير الربحية أن يتم التقييم على أساس الإدارة بالأهداف، وليس التقييم بمعايير المنظمات الحكومية والتى تركز على الأنشطة. وعند استخدام التحليل والتقييم بالأهداف تختلف أيضاً وتتميز هذه الجمعيات الأهلية عن المنظمات الربحية. فالميزة الأساسية لهذه الجمعيات هى الوضوح فى الهدف- كما اتضح فى البحث حيث تحدد أهدافها وعميلها المستفيد من نشاطها مباشرة ويتم التركيز عليه كفاية للجمعية فى ذاته. وهذا ما لا يتوفر فى المنظمات الربحية والتى تركز على الربح من خلال العميل الحالى أو المرتقب أى أن العميل وسيلة وليس غلية وميزة أخرى لطبيعة العمل فى الجمعيات الأهلية أنها توفر للمتطوع ما لا يوجد فى العمل الرسمى بأجر سواء فى الحكومة أو القطاع الخاص. فهى توفر له التحدى والانجاز والشعور بالمسئولية من خلال الإيمان بالهدف والرسالة وليس مجرد النفعية المرتبطة بالأجر فقط.

ومع كل فإن مدخل تحليل النظم فى هذا البحث لو طبق كاملاً لأمكن إظهار قصور هذه الجمعيات التسع وسلبياتها كنظم فرعية لنظام المجتمع المصرى ككل، بكل ما فيه من مشاكل وتناقضات إدارية وغير إدارية تؤثر سلباً على مجرد خلق الرغبة فى العمل التطوعى. مع ضرورة التركيز على الطبيعة الخاصة والإيجابيات فيها وتجليتها لجذب مزيد من المتطوعين والعاملين لهذا القطاع الثالث البالغ الأهمية فى التنمية. ففى المجتمعات المتقدمة حيث البيئة محادية والعمل منظم ومنضبط، ووقت

الفراغ متاح ويمكن التحكم فيه، يتزايد العمل التطوعى ويتزايد نصيب المجتمع المدنى فى المشاركة للحكومة والقطاع الخاص فى التنمية والتى بلغت فى أمريكا حوالى ٥٠٪ من تعداد الشعب الأمريكى.

ونحن فى مصر والعالم الإسلامى أولى بأن تتاح لنا الفرص لهذا العمل زكاة وقربى لله تعالى من خلال مجتمع يطبق شريعته حكومة وشعباً فى منظومة تتسق مع المنظومة الكونية التى سخرت للإنسان عندما أختاره الله خليفة له لعمارة الأرض.

## تعقيب أ.د. ربيع الروبى

## أستاذ الاقتصاد – تجارة الأزهر

### على بحث : "دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمعات المحلية : تجربة إنشاء صناديق الائتمان المحلى " للباحثين:

### أ.د عبد النبى الطوخى أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة أسيوط

### والسيد / محمد عبد الحفيظ قطب – مركز خدمات التنمية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

فقد استمتعت فى رحاب مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى وفى غضون شهور قلائل بقراءة بحث ثان لأخى الفاضل أ.د عبد النبى الطوخى . الذى أثبت أن ثقافته الاقتصادية واسعة الآفاق، متعددة الجوانب، فأشكره وأشكر القائمين على المركز على هذه الفرصة الطيبة.

وابتداء فالبحث قصير لكنه يقدم تقريرا وافيا عن بعض جوانب العمل الخيرى فى مصرنا العزيزة، خاصة وأن التجربة المعروضة ذات أهداف طموحة وتتصدى بالعلاج لأهم مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة رغم ضيق ذات اليد وقصور الموارد المتاحة عن تلبية حاجات مثل هذه المشاكل.

كما أود أن أشير فى مستهل هذا التعقيب أنه لا ينصب على البحث ولاعلى جهد الباحثين الكريمين بقدر ما هو انطباعات عن مسيرة هذه التجربة والتى ألخصها فى الآتى :

**أولا :** جاء فى مستهل البحث (ص٣) أن الصندوق يقدم قروضا ميسرة تتراوح قيمتها بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه على حين أن سياسة

الصندوق تقول أن الحد الأقصى لقيمة القرض هو ٥٠٠٠ جنيه ، وفى الممارسة العملية فإن متوسط القروض التى قدمت هو ألف جنيه ولا أدرى سر هذا الاختلاف .

**ثانيا:** كما جاء أيضا أن التمويل سيهتم بالمرأة وبالشباب بصفة خاصة ، على حين أن الممارسة العملية شهدت انحياز للرجال ولغير الشباب، ولعل السبب أن شروط تقديم القرض لم تتخذ من أهداف الصندوق معايير للمفاضلة بين طالبى القرض .

**ثالثا :** أشار البحث فى أكثر من موضع أن فكرة المرابحة الإسلامية تحكم أسلوب تقديم القروض وسياسة تغطية المصاريف الإدارية ورسوم الخدمة، والحقيقة أن أسلوب المرابحة يختلف تماما عن أسلوب الصندوق ، إذ بمجرد توقيع عقد المرابحة واستلام البضاعة تنتهى المرابحة تماما ، ويتحول العقد تلقائيا إلى دين لا يسمح شرعا بربطه برقم الأعمال ولا بالتضخم وإلا تحول إلى عقد ربوى . والمفروض أن تحدد هذه المصروفات والرسوم مقدما وتضاف إلى ثمن البيع كتكلفة ولا تضاف بعد ذلك بنود أخرى إلا إذا كانت متفقة تماما مع حجم خدمة حقيقية ستقدم فيما بعد .

**رابعا:** بناء على ما تقدم لا مجال لحساب فوائد تأخير ، إذ لا يجوز شرعا التغرير المالى فى هذه الحالة.

هذا فضلا عن أن فوائد التأخير التى هى عين الربا والبالغة ٢٤٪ سنويا مضافا إليها ربح المرابحة والمصاريف الإدارية ورسوم

الخدمة يشكل كل ذلك عبئا ضخما على الفئة الضعيفة المراد الأخذ بيدها مما يجعل البنوك الربوية أكثر رحمة بعملائها من هذا "القرض الخيرى"

**خامسا:** نقفز إلى الملاحظة الأهم والتى وردت بنهاية التقرير والخاصة بزيادة وتوفير المال اللازم حتى يتمكن الصندوق من التغلب على نقطة الضعف الأساسية فيه والمتمثلة فى أن شكله الحالى لا يضمن له الاستمرارية ولا يغطى مصاريفه .

فلو توسعنا فى بحث هذه النقطة سنجد أن أموال الصندوق تقف عند ١١٧,٢ ألف جنيه، منها ٩ آلاف موارد ذاتية وتمويل خارجى قدره ١٠٨ ألف جنيه .

إن هذا المبلغ الضئيل جدا لا يسمح إطلاقا بتغطية المصروفات الثابتة والأجور والمرتبات حتى وإن كانت رمزية، فمن ثنايا البحث وجدنا الوظائف الآتية :

رئيس الصندوق ، مجلس إدارة ، مدير مالى ، محاسب ، مجموعة من المنسقين، مجموعة من الإداريين لمسك الدفاتر وحفظ الملفات ، وعمل التقارير ، إدارة للحاسب الآلى ، هذا فضلاً عن مصروفات المقر، إن مبلغ ١١٧ ألف جنيه لا يكاد يمثل جانبا من بضاعة أحد بوتيكات الأرصفة ، فكيف يمكنه أن يدر دخلا يغطى كل ذلك ؟!

يتحتم إذن مضاعفة رأسمال الصندوق عدة مرات : والطريق إلى ذلك هو الاستفادة من الوازع الدينى لدى المبدعين ، ونقطة الابتداء

هى المسجد ، فلو دعى إلى مثل هذه الأعمال الخيرية من رحاب المسجد وخلال خطب الجمعة ، وتقدم لقيادتها رمز من الرموز الإسلامية الموثوق فى نزاهته ، وشرحت أهداف المشروع على نحو يدعو إلى الثقة فى جدواه لولد المشروع عملاقا.

والدليل على ذلك النجاح الباهر الذى حققته المشاريع الملحقة بالمساجد ، لقد أوضحت دراسة أ.د/ رشاد عبد اللطيف أن ٣٦,٥٪ من التبرعات فى الولايات المتحدة الأمريكية تصب فى مؤسسات دينية وأن المصب الثانى فى الترتيب لا يتعدى نصف هذه النسبة. فإذا كان ذلك هو شأن مجتمع يتسم بضعف الوازع الدينى ، فما بالنا بالمجتمع المصرى الذى يهيمن الدين على سلوكيات أبنائه عامة والراغبين فى العمل الخيرى خاصة .

وأخيرا أنوه إلى أن مثل هذه الصناديق ذات أهمية قصوى فى علاج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، خاصة فى ظل سياسة الخصخصة وتضاؤل دور الدولة المباشر فى علاج مشكلة البطالة ومضاعفاتها ، فقد أوضح المشروع الذى نحن بصدده أنه يعالج مثل هذه المشاكل بتكلفة ضئيلة للغاية، فلو أن كل مشروع من مشروعاته البالغة ١٠٢ مشروعا أوجد فرصتى عمل فقط لكان معنى ذلك أن تكلفة فرصة العمل لا تتعدى خمسمائة جنيه، فهل ثمة مجال آخر يدانى هذا النجاح ؟!

جزى الله الباحثين الكريمين خيرا ودعونا لهم وللقائمين على المركز بمزيد من التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## تعقيب أ.د / رفعت جاب الله
## أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة الأزهر
## على بحث "المشكلات التى تواجه الجمعيات الخيرية الأهلية ودور التدريب الإدارى"
## للباحث: أ.د / ماهر الصواف عميد المعهد العالى للإدارة العليا - أكاديمية السادات.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

بداية أود أن أقول أن هذا ليس بحثاً وإنما هى ورقة تطرح اطرا عامة، وفى تصورى أن موضوع الجمعيات الأهلية الخيرية هى مفتاح حل مشكلات مصر فى الفترة القادمة، فإذا عملت دراسة لسلسلة زمنية نجد أن ظهور الجمعيات الأهلية وإزدهارها فى مصر كان قبل تدخل الدولة بشكل كبير، فمعظم الجمعيات الموجودة لها جذور ما قبل التأميم وما قبل تدخل الدولة. فإذا كان ذراع الدولة الآن بيرفع وتتخلى قبضة يدها فمن المتوقع جداً أن دور الجمعيات الأهلية يبدأ فى الأزدهار، لأنه إذا لم يزدهر ستكون هناك مشكلة، لأنه فى ظل غياب الدولة لا بد من وجود من يتولى المسئولية الاجتماعية.

والنقطة التى أود أن أشير إليها، كما أشار د/ ماهر الصواف هى قضية المسئولية الاجتماعية، وهى لها بعد دينى وبعد اقتصادى، فقضية المسئولية الاجتماعية هى أحد الأنشطة لمنظمات الأعمال فى العالم الأن، فى مصر أحياناً المفهوم الاقتصادى يقول: إنى شغلى

كمنظمة اقتصادية أننى أعمل لكى أربح. اليوم منظمات الأعمال لما بتكبر بتصبح شبه حكومات ومؤسسات لأنها منظمة بتشغل آلاف ورأس مالها بالملايين ثم يقول لك كما قال "آدم سمث" فى الماضى إننى أبيع فى السوق والأعداد كبيرة، وهذا غير صحيح، فأتت مسيطر وهناك احتكارات موجودة، وهناك أرباح حصلت عليها اسمها الأرباح الاجتماعية، أى أن جزء من الفائض الذى حققته ليس حقك، وإنما هو عائد أو فائض اجتماعى أخذ من المجتمع، فلابد أن يرد إليه فى شكل تبرعات وحل لمشكلات هذا المجتمع، هذا بالمنطق الاقتصادى البحت، أى أن هناك بعداً اقتصادياً يلزم هذه المنظمات أن تقدم جزءاً خيرياً تطوعياً كى تعيد الأرباح الاجتماعية التى سبق وأن أخذتها.

فمثلاً عندما تأتى منظمة وتلوث البيئة فى حلوان وسعر المنتج الذى ينتجة عشرة جنيهات، لو كان قام بتنظيف البيئة لكانت تكلفته ١٢ جنيهاً، ربحه بدلاً من خمسة جنيهات كان المفروض ثلاثة جنيهات، فنقول له من فضلك أعد جنيهين للمجتمع مرة أخرى فى شكل مساهمات وجمعيات أهلية وتعاليم صحة لهؤلاء الناس الذين تعبت صدورهم.

فبالمنطق العقلى وليس الوازع الدينى المفروض أن يعطوا كل المشكلة أن النظام المحاسبى ليس لدية وسيلة قياس، وهذا موضوع له رسالات دكتوراة ودراسات كاملة فى الخارج يحاولون فيها أن يجعلوا التكلفة الاجتماعية تقاس، ولكن حتى الآن لم يستطع زملاؤنا فى المحاسبة أن يفصلوا التكلفة الاجتماعية من التكلفة المحاسبية.

البعد الأخر هو البعد الدينى، ونحن هنا فى جامعة الأزهر، عندما نقول أن الأمريكان بيتبرعون ويقومون بأنشطة اجتماعية فأنا أوافق د/ محمد عبدالحليم فى أن هذا بديل للأسرة عندهم. وقد عشت فى أمريكا لمدة ٨ سنوات فالرجل الذى تركته زوجته وليس لدية أسرة كيف يقضى وقته؟ ولابد من أن يدخل جمعية ويحضر اجتماعات ليلاً ونهاراً، وذلك لظروف خلل الأسرة، فالوازع هناك مختلف ونحن نريد أن يكون الوازع لدينا دينياً كما قال المهندس/ صلاح عطية، المجتمع هنا محمل ومعبأ بقيمه الدينية الأصيلة الموجودة فيه، أى حب للخير موجود فيه.

لذلك نجد قضية الترويج للجمعيات، فعندما أعد كوادر للعمل الأهلى التطوعى ، فإننى أريد كوادر تستطيع أن تستخدم الدوافع الحقيقية فى عمليه الترويج للتبرع والإقناع والتأثير وجمع شمل أفراد وجمع أموال وجمع أنشطة وجهود وجمع التأييد والدعم للجمعية وليس فقط جمع أموال.

أريد أن أقول أن موضوع الجمعيات الأهلية قد آن الأوان لجامعتنا وجمعياتنا أن يحدث تلاحم بين الجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات الأهلية فى أماكنها من خلال مؤسسات مركزية بحيث تجرى بحوث ترشد وتهدى القائمين على هذه الجمعيات لحل المشاكل الموجودة فيها، وحينما تكلم الدكتور/ ماهر عن موضوع التدريب الادارى أنا بأتوقع أو بأطمع فيما بعد أن نقول أن مشكلات الجمعيات الأهلية فى مصر عشر مشكلات بدراسات عينة، نريد تفصيل برامج تدريب لحل مشكلة من هذه المشاكل وتقدم محتوى البرامج لكل الجمعيات ونقوم نحن بتمويلها.

فاليوم مثلاً لدينا مشكلة فى التمويل، مشكلة فى التوثيق والحف
، مشكلة فى الأعمال المحاسبية، مشكلة فى القيادة والتأثير والقيـ
والإقناع. أى نريد برامج تكون مرتبطة بالمشكلات، كل مجموع
مشاكل مرتبط بها مجموعة برامج ونبدأ بتسويقها بدون مقابل، المرا
تقول: هذه البرامج سأقدمها مجاناً، والخبراء مجاناً، لأنك تقوم بعـ
تطوعى، وأنا كذلك، فيكون عمل تطوعى يقابل عمل تطوعى، فـ
المانع؟ هل هناك مايمنع أن أقوم بتسويق عشرة برامج مجانية فى مرّ
صالح كامل؟ أنت تحتاج إلى هذه البرامج وأنا سأقدمهم لك مجاناً، فـ
المانع؟

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**تعقيب أ. د / ابراهيم مرعى**
**الأستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان**
**على بحث: "العوامل المؤثرة على تمويل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الأهلية "**
**للباحث: أ.د / رشاد عبداللطيف عميد كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان**

- المال هو عصب المشروعات وهو العنصر الفعال فى إدارة أجهزة الانتاج والخدمات.

- ويعتبر المال الدعامة الأساسية لكل مشروع اجتماعى.

- بقدر توفر المال يتحقق حجم الخدمات المطلوب تقديمها.

إن التمويل الحكومى فى صورة إعانات للهيئات الأهلية يمر بظروف قاسية وخاصة فى مجتمع كمجتمعنا النامى نظراً للظروف والأوضاع الاقتصادية التى يمكن تلخيصها فى الآتى:-

١- عدم توفر رأس المال بالقدر الذى يفى بالالتزامات التى يتطلبها إعادة بناء الأمة اقتصادياً واجتماعيا.

٢- الضغط المتواصل من مختلف هيئات الدولة على الموارد المالية المحدودة.

٣- نظام الأولويات التى تسير عليها عملية التخطيط القومى والتى تتجه نحو التوسع فى المشروعات الاقتصادية ذات الأهمية الانتاجية.

لذلك فإن الهيئات الأهلية فى الوقت الحاضر تواجه مشكلات عديدة بسبب صعوبة حصولها على الموارد المالية اللازمة لاستمرار خدماتها.

**مفهوم وأهمية التمويل:**

- يقصد بتمويل الجمعية أو المؤسسة تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التى قامت من أجلها.

- والتمويل هو أحد وظائف المنظمة التى تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المنظمة بالأموال اللازمة لها وبحركة هذه الأموال فى المنظمة.

- استقرار المركز المالى للجمعية من أهم العوامل المساعدة فى ارتفاع مستوى ما تقدم من خدمات، أو تقديم خدمات جديدة، أو تطوير الخدمات القائمة.

- يعتبر المال على درجة كبيرة من الأهمية خاصة للهيئات الأهلية حيث مواردها المالية غير منتظمة وغير دائمة وتحتاج إلى مجهود كبير من أجل الحصول عليها وذلك لاعتمادها على التمويل الذاتى المتضمن التبرعات والهبات وهى قليلة فى الوقت الحاضر.

- ظلت الهيئات الأهلية منذ نشأتها تعتمد فى تمويلها على الامكانيات والجهود الذاتية للمتطوعين من الأفراد والجماعات والتى تنوعت وتعددت أشكال ومصارد التمويل الذاتى إلا أنه يمكن حصرها فى المصادر التالية:

١- اشتراكات الأعضاء المتطوعين.

٢- تبرعات تلقائية بموجب حملات لجمع المال

٣- أوقاف خيرية

٤- هبات ووصايا ونذور

٥- إيرادات خاصة من بيع منتجات أو إيراد ممتلكات.

٦- تبرعات وهبات ومعونات من الخارج.

- وكان لا بد لكى تواصل الجمعيات سيرتها من وجود مصادر أخرى تناسب ظروف المجتمع وامكانياته. ومن هنا بدأت الدولة فى مد يد العون المادى لبعض الهيئات الناجحة وظهرت الحاجة إلى ضرورة تقديم المعونات المالية الحكومية وقد صدرت القوانين واللوائح المنظمة لهذه العملية.

# أنواع التمويل

| التمويل الفردى | التمويل الجماعى | التمويل المشترك |
| --- | --- | --- |
| تعتمد الهيئات على جهودها الفردية بالوسائل المشروعة.<br>اشتراكات<br>تبرعات<br>هبات<br>حفلات خيرية | أكثر من هيئة تشترك فى حملة موحدة لجمع المال وتوزيعها حسب نصوص الاتفاق المبرم بينها<br>- أسواق خيرية.<br>- بيع طوابع<br>- يانصيب | يشترك قادة المجتمع ورجال المال والأعمال فى انشاء صندوق تمويل مشترك ويقوم بتنظيم حملة سنوية لجمع المال وتوزيع الحصيلة على الهيئات حسب احتياجاتها. |

## تعقيب أ.د/ عثمان محمد عثمان

### أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى

### على بحث : "نحو رؤية لدور الجمعيات الخيرية الأهلية فى مجال التعليم"

### للأستاذ الدكتور/ محمد يونس المملاوى

### أستاذ الحاسبات والنظم – كلية الهندسة – جامعة الأزهر

أود أن أشارك من سبقونى فى ازجاء الشكر للقائمين على تنظيم هذه الندوة الممتازة ولحضراتكم على المشاركة فى أعمالها.

تنطلق هذه الورقة مثل باقى أوراق هذه الندوة من أهمية دور الجمعيات الخيرية الأهلية.

ولا شك فى أهمية الدور المنوط بالنشاط الأهلى، فى ظل التغيرات المعاصرة وإعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص. ولكن أهمية دور التنظيمات غير الحكومية وخاصة الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدنى عموما) تستند فيما رأى إلى أساسين :

أنها لا تستهدف الربح كحافز وراء نشاطها من ناحية ومن ناحية أخرى وهو الأهم أنها تحقق درجة عالية من المشاركة.

والتنمية هى فى الأساس عملية مشاركة

المسألة : اعادة النظر فى تعريف وتنظيم الجمعيات . فهناك انتقاد شديد للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ .

أيضا تناولت الورقة واقع التعليم، وحاولت ابراز الأهمية الجوهرية للتعليم .

ولا شك فى هذه الأهمية، ولا فى الدور الذى يلعبه فى السباق المحموم بين الأمم للارتقاء على سلم التقدم .

- مفهوم التنمية اليوم لم يعد يقوم على استراتيجية ثنائية المحاور : الموارد الطبيعية ، والاستثمار المادى .

وإنما تتطلب التنمية المتواصلة ( أو المستدامة ) أربعة محاور أو أسس: رأس المال البشرى رأس المال الاجتماعى .

- فى ظل هذه التنمية الاستثمار فى البشر لا يتم فقط لحساب التراكم الرأسمالى فى الآلات والمعدات بغرض زيادة الانتاجية ولكن إلى جانب ذلك باعتباره وسيلة نحو زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة ، فإن التعليم الأفضل والصحة الأحسن هى غاية فى ذاتها لأنها تحقق توسيع الخيارات أمام الإنسان .
- جزء من رأس مال الاجتماعى أى البنية المؤسسية للمجتمع يتمثل فى التنظيمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى التى تستهدف – كما ذكرت – تفصيل مشاركة الناس فى صنع حياتهم .

توصيف مشكلة التعليم كما جاء فى الورقة قد يبدو متناقضا مع ما ذكرته من عناصر أهمية التعليم . إذ أن منظومة التعليم وأهدافها ووسائلها لا يجب أن تخضع لمتطلبات سوق العمل . فمهمة نظام التعليم ليست تخريج عمال وموظفين .

لا أريد أن أدخل فى مناقشة تفصيلية حول أسباب مشكلة البطالة، وخاصة بين الخريجين ولا أريد كذلك أن أركز على مدى دلالة المؤشرات التى اعتمد عليها الاجتماعى . ولكن أود أن أشير إلى بعض مظاهر الخلل فى منظومة التعليم ، التى يمكن تلخيصها فى أمرين : الازدواجية والفجوات

**الأول:** الازدواجية أو الثنائيات فبينما كان الاصلاح التعليمى منذ العشرينات من هذا القرن يستهدف الوصول إلى نظام تعليم مصرى متماسك متجانس موحد ، لدينا الآن

- ثنائية التعليم الدينى والمدنى
- تعليم للأغنياء وآخر للفقراء
- تعليم عام ، وخاص
- تعليم عادى وتعليم فنى ... الخ

* أما الفجوات والاختلالات كما تعكسها مؤشرات الكفاءة الخارجية والكفاءة الداخلية للنظام فهى عديدة :

- التناقض بين دواعى زيادة نسب الاستيعاب فى مراحل التعليم المختلفة وبين ما هو مزعوم بعدم حاجة سوق العمل إلى مزيد من الخريجين .
- التناقض بين احتياجات التنمية وزيادة الانتاجية ، وبين ارتفاع نسبة الأمية
- الفجوة فى كافة مؤشرات التعليم بين الريف والحضر
- الفجوة فى مؤشرات الاستيعاب بين الإناث والذكور
- التباعد والانفصام بين بزوغ عصر المعلومات ، ومستوى التحصيل التعليمى

قد لا نختلف كثيرا فى توصيف أهم مظاهر الخلل ، ولكن ليسمح لى الدكتور محمد يونس أن اختلف معه فى جزئيتين لهما علاقة بموضوع الورقة وسبل الاصلاح فى المستقبل

النقطة الأولى : قوله فى الفقرة الأولى من بحثه ص ٨٨

أ- النسبة ليست بهذا الارتفاع رغم أنها زادت من ٣ إلى أكثر من ٥٪ أى حوالى ١٦٪ من الإنفاق الحكومى

ب – نصيب التلميذ ينخفض

- أغلبها أجور ومرتبات

- نصيب التعليم العالى مرتفع

النقطة الثانية : تتمثل فى المبالغة فى عبارات تقييم نظام التعليم بما هو غير معتاد فى البحث العلمى الرصين ؛ مثل القول فى الفقرة الثانية من بحثه ص ٨٨

بدلا من هذا التوصيف القاسى علينا أن نتساءل هل المجتمع بأطرافه المختلفة على إدراك بالمشكلات ، وهل لديها خطة وسياسة للتغلب عليها ؟ بل هل هناك ثمة تحسن فى مؤشرات الكفاءة عبر الزمن ام تدهور ؟

والإجابة المنصفة . نعم ولا أريد هنا التطرق إلى تفاصيل قد تبدو ضرورية ، ولكن سأنتقل إلى النقطة الأخيرة فى تعليقى وتتصل بمحور ورقة الدكتور الحملاوى.

الحقيقة أن تناول الباحث لدور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم لم يشبع نهمنا إلى التعرف على ما يمكن أن تقدمه هذه الجمعيات فى ظل الأوضاع الراهنة والتغيرات المحتملة فى المستقبل فى نظام التعليم .

وفى تقديرى أن الإشارة المحدودة لدور الجمعيات فى مجال فصول التقوية أو مكافحة الأمية لا يمكن أن تتم بحدود وإمكانيات الجهود الأهلية المطلوبة للارتقاء بنظام وأسس التعليم فى مصر .

لا شك أن مثل هذه الجهود مطلوبة . وتنظيمها وتقويتها قد يساعد على مواجهة بعض السلبيات القائمة . لكن المجال الرئيسى الذى كان ينبغى دراسته بعمق والتركيز عليه هو ما جاء فى عبارة مهمة فى ورقة د.محمد يونس

أعتقد أن ما يجب الاهتمام به هو إمكانية أن يبرز دور واضح للجمعيات الأهلية فى تعبئة وتوجيه موارد كافية على غرار نظام الوقف هو التبرعات التى أنشأت جامعة القاهرة فى عهدها الأول ...

وذلك الدور الكبير مطلوب على الأقل فى مواجهة دخول ما يسمى بالقطاع الخاص الاستثمارى إلى مجال التعليم . فلا شك أن الأثر على تطوير نظام التعليم سيختلف كلية بحسب ما إذا كان الدافع أو الحافز هو تحقيق الربح ، أو النهوض بالأمة وهو ما نتطلع إليه جميعا.

وفى النهاية أهنئكم على مؤتمركم العظيم وأهنىء الأخ الدكتور محمد يونس الحملاوى على بحثه القيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## ثالثاً :

# حلقة نقاشية حول :

## " دور رجال الأعمال فى دعم الجمعيات الأهلية "

**كلمة أ.د/ اسماعيل الدفتار**

**أستاذ الحديث بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر**

**في الحلقة النقاشية حول : " دور رجال الأعمال في دعم الجمعيات الأهلية "**

أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، وبعد..

فهذه اللحظات التى نعيشها معا ، فى الحقيقة صورة بارزة واضحة من صور التعاون على البر والتقوى ، من صور التواصى بالحق والتواصى بالصبر ، ولا أعتبر نفسى مبالغا إذا قلت أننا فى هذه اللحظات نتوقع أن تحفنا الملائكة وتتنزل الرحمة وتغشانا السكينة ويذكرنا الله فيمن عنده ، لأننا نتدارس كيف نستجيب ، كيف نطبق توجيهات الله عز وجل فى كتابه وتوصيات رسوله ﷺ فى مجال مهم من مجالات حياته ، ألا وهو أن يكون المال مطية لرضوان الله سبحانه وتعالى ، مطية لتحقيق آمال الدنيا ، مطية لتحقيق الآمال فى الآخرة ، فالله سبحانه وتعالى وعد من يستخدم ماله ابتغاء مرضاة الله أن يضاعفه له أضعافا كثيرة ، والآيات واضحة ولا أظن أنها تخفى على حضراتكم.

هذه الآيات إلى جانبها أحاديث الرسول ﷺ ، والكل يذكر الجزاء مطلقا غير مقيد بدنيا أو آخرة ﴿ **وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين** ﴾ ،(سورة سبأ الآية ٣٩) هذه الآية مطلقة لم تحدد متى

يكون هذا الإخلاف ليشمل الدنيا كما يشمل الآخرة . أيضا من آيات الله عز وجل ﴿وما آتيتم من ربا ليربوا فى أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون﴾ (الآية ٣٩ سورة الروم ) هذه الآيات كلما قلت إلى جانبها آيات كثيرة ، وحديث الرسول ﷺ أوضح لنا المسئولية الخطيرة، المسئولية الكبيرة عن المال فلن تتحرك قدما عبد يوم القيامة من موقف الحساب إلا بعد أن يؤدى الحساب عن المال ، يسأل عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه. وآيات القران وأحاديث الرسول ﷺ فى المسئولية عن المال كثيرة .

أهم طرق إنفاق المال أن يكون نفعه نفعا عاما ، وحينما ندرس ونبحث فى أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية نجد أن الإسلام احترم الملكية الفردية واحترم الملكية الخاصة وأحاطها بالحماية والصيانة وحرم من أن يعتدى إنسان على مال إنسان هذا واضح وضوحا صريحا فى أحاديث الرسول ﷺ وفى توجيهات الإسلام عموما ، لكن مع هذا الاحترام للملكية الفردية وللملكية الخاصة فإن الإسلام قد أوضح لنا أن وظيفة المال ليست وظيفة شخصية يحسب ما يرى ويهوى مالكه وإن أدى ذلك الى إضرار بالآخرين ، بل إن المال فى حقيقة أمره وظيفة اجتماعية باعتبار ان صاحب عضو فى المجتمع الإسلامى كما أنه عضو فى المجتمع الإنسانى كله ومن هنا جاء قول ﷺ : " **خير الناس أنفعهم للناس** " ، وترى بالنسبة لجانب إنفاق المال فى المجالات الاجتماعية ، المساعدات ، المعونات ، الصدقات الجارية التى يستمر عطاؤها ويستمر نفعها على مر الأجيال ، نرى أن الإسلام قد أوضح أن

هذه المعاملة ليست معاملة لمالك المال مع فقير أو مسكين ، ليست معاملة مالك المال مع واحد من البشر ، لكن ارتفع الإسلام بهذه المعاملة إلى مستوى العقيدة أن هذه المعاملة هى معاملة لله سبحانه وتعالى وآيات القرآن تقول : ﴿ **من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون** ﴾ (الآية ٢٤٥ من سورة البقرة ) ، وفى حديث الرسول ﷺ الذى يرويه عن الله عز وجل حديثا قدسيا ، يقول أن الله عز وجل يقول يوم القيامة : " **ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمنى ، فيقول يارب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ، فيقول استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه ، أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، ثم يقول يا ابن آدم استسقيتك ( أطلب منك الشرب) فلم تسقنى، فيقول كيف أسقيك وأنت رب العالمين ، فيقول استسقاك عبدى فلان فلم تسقه أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندى ، يا ابن آدم استكسوتك (طلبت كسوة ) فلم تكسنى ، فيقول كيف أكسوك وأنت رب العالمين فيقول ، استكساك عبدى فلان فلم تكسه** " . هذا الحديث واضح مع الآية الكريمة أن المساعدة فى المجال الاجتماعى ليست مجرد عمل صالح وإنما هى عنصر من عناصر العقيدة فى مستوى التعامل مع الحق تبارك وتعالى ومن هنا كانت لها الأهمية الكبرى فى توجيهات الإسلام.

إذا جئنا إلى توجيهات الإسلام فى المجال الاجتماعى وجدنا أن الإسلام يحبذ الصدقة الجارية التى يستمر ينفعها ويدم عطاؤها أكثر من العطاء الاستهلاكى فيه نوع من النجدة ، نوع من إغاثة الملهوف ويمكن أن يقدر بقدر احتياج هذا المحتاج ، أما بالنسبة للصدقة الجارية فينبغى أن يكون النظر إليها بمقدار ما تقدمه من خدمات وما تعطيه من سد

لاحتياجات على مستوى واسع ، من استطاع على مستوى حى أو مستوى بلد أو على مستوى قطر بأكمله أو حتى على مستوى المجتمع الإنسانى كله ، فالإسلام يدعوه إلى هذا .

واحاديث الرسول ﷺ – كما قلت – واضحة ، فهو يقول " أربعون خصلة من الأعمال الصالحة أفضلها منيحة الناقة أو الشاة " .

عد العلماء من بين الأربعين خصلة ، إفشاء السلام ، تشميت العاطس ، أى المعاملة الاجتماعية بالكلام ، وإماطة الأذى عن الطريق فى المعاملة بالفعل . فمعنى هذا أن هناك معاملة اجتماعية بالقول بحسن القول ومعاملة اجتماعية بالفعل ببذل الجهد – فبين أن أفضلها المعاملة الاجتماعية ببذل المال ، والمنيحة بمعناها الشرعى وكما يوضحها الرسول ﷺ ، تعنى إعارة ناقة مثل الوقف ، تعير الناقة إلى محتاج لكى ينتفع بلبنها أو تعير الشاة لكى ينتفع بلبنها . فالإسلام لا يأمرك بأن تتنازل عن أصل الملكية فى هذا الشئ ، لكن يأمرك بأن تقدم المنفعة الدائمة لهذا العمل .

أيضا فى أحاديث الرسول ﷺ أفضل الصدقات ظل فسطاط فى سبيل الله عز وجل ، ثم تكلم عن أمور أخرى فى تيسير التنقلات بالنسبة للإنسان . إذا جئت إلى ظل فسطاط معناه أن يكون هناك مأوى لمن لا يجد له مأوى إلا الخيمة ، إلا الفسطاط ، فالنبى عليه الصلاة والسلام ركز عليها بهذا الاعتبار .

أظن مثلها أنا لو فكرت فى تطبيق هذا المثل على الواقع المعايش لنا فى هذه الحياة لن تستطيع أن تقول ، أننا نستطيع أن نكفى

كل محتاج إلى الإيواء بتدبير شقة أو بتدبير المكان ، لكن هناك ما هو نفع عام وما هو إشاعة لروح النشاط والعمل والجد والاجتهاد وفى داخل المجتمع ، مثل مثلا الإنسان يخصص عمارة سكنية أو يساهم فى إنشاء مثل هذه الأشياء لإيواء طلاب وطالبات العلم الذين لا يجدون أو يجدن مأوى لا تتسع لهم مثلا المدن الجامعية ، وهذا مثال من الأمثلة لأن هؤلاء أكثر حاجة من غيرهم المقيمين فى أكواخ مثلا أو المقيمين فى أماكن قد لا تتناسب – كما يقال – مع المستوى الآدمى ، لكن هؤلاء أشد احتياجا لأنهم يتركون بلادهم ويأتون غرباء وهناك من هو أحوج إلى الرعاية مثل الطالبات والشروط فى المدن الجامعية قد لا تتوفر للكثيرات وتبقى المشكلة قائمة ننتظر لها حلا من أعطاهم الله ومن القادرين على ذلك .

نجد أيضا حديث الرسول ﷺ يبين أن الصدقة الجارية مهمة ، وأنا أختم به حديثى كى أترك مجالا للأسئلة ، : " إن مما يلحق المؤمن من حسنات بعد موته علما علمه ونشره ... "

وانظروا معى يقول " أو نهرا أجراه " أى يجرى نهر ، ترعة من ماء تسقى الزرع والدواب والناس هذا مما يلحقه من الحسنات بعد موته، " أو بئرا حفره أو أكراه " يحفر بئر ليبنى طلمبة أو يقيم سبيل كما كان يحدث فى الماضى أو " أكراه " أى استأجره، حتى إن لم يكن مالكا وكان قادرا على أن يستأجره يفعل ذلك .

ثم يقول فى النهاية " أو ترك ولدا صالحا يدعو له " .

إذن توجيهات الرسول ﷺ توجهنا إلى أن تكون أموال المساعدة بحيث يكون نفعها اعم ويكون نفعها أبقى على مر الزمان .

نسال الله عز وجل أن يوفقنا إلى حسن القول وحسن العمل وأن يهدنا سبيلنا وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة أ.د/ أحمد شوقى

## مدير تنفيذى مكتب شوقى وشركاه

## رئيس الغرفة المصرية الأمريكية

## فى الحلقة النقاشية حول : " دور رجال الأعمال فى دعم الجمعيات الأهلية "

أود أن أقول شيئا فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية ، اليوم نتيجة التطور الاقتصادى الموجود فى المجتمع أصبح رجال الأعمال والقطاع الخاص يمثل جزء كبير من مستوى التطور الاقتصادى الموجود فى مصر .

نتذكر أنه كان فى الماضى جمعية المبرة المصرية وجمعية المواساة ، وهذه الجمعيات الأهلية كانت تقوم بدور فعال فى عملية التنمية الاقتصادية من الرعاية الصحية ، من ناحية إنشاء المدارس وإنشاء دار للأيتام ومدارس للمعوقين ، واستمر هذا لفترة طويلة ، ثم حدث فى الستينات والسبعينات نتيجة أن دور القطاع الخاص تقلص وكان دور القطاع العام هو الذى يسود الاقتصاد المصرى.

فى السنوات الأخيرة لما تحول الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بدأت الجمعيات الخيرية تنمو مرة أخرى ويحدث فيها نشاط ، ونتيجة لهذا التطور أتفق رجال الأعمال مع السيدة / مرفت التلاوى على محاولة تغيير قانون الجمعيات الأهلية وهى فعلا وافقت على هذا حتى يكون هناك نوع من المرونة ، لأن قانون الجمعيات الأهلية يقيد تماما العمل الأهلى ، ولكى يعمل واحد فى العمل الخيرى

والأهلى والتعليمى لابد أن يأخذ موافقات عديدة وإجراءات طويلة جدا ، وأى تبرع يأتى من الخارج لازم يأخذ موافقة من هنا ومثل هذه الأمور لاشك تشكل تقييدا . فالحمد لله أن الوزيرة وافقت ، وفعلا هناك لجنة وزارية تبحث تبديل قانون الجمعيات الأهلية لإعطائها نوعا من المرونة، ويوسع من مجال عملها حتى تشمل مجالات مختلفة .

رجال الأعمال – كما أرى – لا مانع لديهم من المساعدة ، وفعلا هناك أناس كثيرون تتبرع وتبنى المدارس والمستشفيات ، ولا اقول أن هذا كاف بل بالعكس أرى أنه فى المرحلة القادمة الاستثمار فى الصحة والتعليم سيتقلص من ناحية الحكومة وسيكون دور القطاع الخاص هو الفعال والأساسى ، وهذا لن يتم إلا عن طريق الجمعيات الأهلية التى كانت موجودة منذ زمن والمطلوب أن تستمر .

هذه هى الرسالة التى يمكن تقديمها ،

وأشكركم جميعا .

## كلمة الأستاذ أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن

## مدير عام بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

### في الحلقة النقاشية حول : " دور رجال الأعمال في دعم الجمعيات الأهلية "

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين

فإنه يشرفنى أن ألتقى وهذا الجمع الكريم فى مكان كريم هو ساحة الجامع الأزهر وجامعته العريقة وتحت رعاية الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر وسيادة الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى وزملاؤه الأفاضل

وأتناول فى حديثى جزءا من كل هو مدى إسهام رجال الأعمال فى تمويل العمل الخيرى الأهلى فى ج.م.ع رؤية مستقبلية .

إذ ما أتناوله فى الوقت المخصص لى ينصرف إلى الجذور المتشعبة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحاور التى تدور حول ذاتية المشاركة والأبعاد الموضوعية والعملية لها وأثر ذلك على مستقبل العمل التطوعى الأهلى فى مصر ويتعداه إلى المنطقة العربية بل إلى الأمة فى كلها وبعضها إن صح التعبير

* إن العمل التطوعى الأهلى هو بمثابة الدم فى حياة الإنسان فكيف يمكن الحديث عن الدم دون أن نتناول القلب والأوردة والشرايين وقبل هذا وبعده الارادة العليا التى يسير فى هداها هذا الجسم الكريم.

إننا لا ننسى أن الباعث للعمل التطوعى الأهلى هو الله رب العالمين على عباده المختارين من صفوة الأمة ورجالها الأخيار.

فحين أقول مشاركة رجال الأعمال لا نقصد بذلك كل من يفهم هذا المسمى ولكننا نقصد الأخيار منهم والمختصين بقضاء حوائج الناس فى الدنيا وللآخرة وهم الآمنون من عذاب الله يوم القيامة ولنا فى هذا التصنيف ظاهر وباطن الاختيار شكلا ومضمونا .

وهنا أتوقف أمام نقطة جوهرية هى هل نزج برجال الأعمال فى كل كبيرة وصغيرة تقابلنا طالما أنهم يمتلكون المال والقدرة والاختيار فى تشكيل والإسهام فى كل ما يقابل المجتمع من تحديات وعمل على مدى الأجيال ، هل اختيارنا لرجال الأعمال ينطبق على القول الكريم **(رجال صدقوا ما عاهدوا الله)** أم ترى رجال الأعمال الذين نقصدهم قد يضيقون بهذا الاختيار ويساورهم قدر من عدم الارتياح ويتساءلون لماذا نحن فى كل كبيرة وصغيرة ؟؟

وأجدنى أمام حقيقة واقعة هى أنهم المستخلفون فى الأرض وأنهم الفقراء إليه كما أنهم الأصفياء الأطهار الذين يضطلعون بالمهمة الكبرى فى ميادين التجارة والصناعة والمال والسياحة والعقار وسائر النشاطات التى تجلب الخير والرزق على العباد .

وأتساءل أيضا ترى هل يضيق صدر هؤلاء حين تتطلع إليهم الأمة فى كل حدب وفى كل صوب وعند الملمات أو الشدائد؟؟

وفى حقيقة الأمر إننى أطرح السؤال فقط وأحب أن أسمع الاجابة منهم أو من بعضهم ؟

إن عملى كمدير للاستثمار فى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية تحت رئاسة الأستاذ الدكتور حسن عباس زكى الذى يبلغكم تحياته ودعواته الكريمة فى جمعكم هذا قد علمنى أن رجال الأعمال مثل الخبازين قد يصنعون العيش للناس ويأكلون منه، يقفون فى لهيب النار ولا يتلفحون إلا برضا الله سبحانه وتعالى عليهم وتأييده لهم يتحملون شظف العيش والويلات والتعثر والإهانات إلا أنهم يسعدون أيما سعادة بالبيوت المفتوحة من وراءهم.

وأجدنى أتساءل وقد لا تكون الإجابة هنا ولكننى أقولها للجميع.

ماذا عن رجال الأعمال وعلاقاتهم بالعالم الخارجى سواء كانوا مستوردين أو متلقين للخبرة والمعونة الفنية أو سائر العلاقات الظاهرة وغير الظاهرة فى التفاعل والتعامل مع دول العالم قاطبة فى إقامة مشروعاتهم وسد حاجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة؟

إن هذه العلاقات تلقى بظلال كثيفة على التعاملات داخل المجتمع .

فهل ترى رجال الأعمال يمثلون مجتمعهم وقيمهم ودينهم أم تراهم ينحازون إلى مصالحهم؟

وما أثر ذلك على العمل التطوعى فى مصر؟

ثم يقودنا هذا إلى تساؤل ما مدى استقلالية رجال الأعمال فى مشاركتهم تمويل الجمعيات الخيرية الأهلية فى مصر ؟

وبطبيعة الأحوال فإن مشاركة رجال الأعمال فى الجمعيات الخيرية الأهلية آثار متعددة على النظام السياسى للمجتمع ككل تشكيلا

وصياغة للأهداف العليا وتحديدا للمسار القومى وكيفية التفاعل بين وحدات المجتمع وصولا إلى الشكل النهائى للمشاركة الاجتماعية وكيفية اتخاذ القرار فى المحليات وعلى المستوى القومى سواء من خلال المنظور الكلى أو أبعاد هذه المشاركة ؟

وأجدنى أتساءل لماذا تضييق الصدور أحيانا إذا ما تدخلت الدولة بالنصح والتوجيه أو تقديم المشورة من خلال الشئون الاجتماعية أو الأجهزة المعنية .

إن واقع الحال يقتضى التعاون والتبصر بأن الجميع يحملون معا هذا الثقل الوطنى الكبير الذى ينبغى أن تتهيأ له كل أسباب النجاح .

ونقطة أساسية أود أن أتناولها وهى تنصرف إلى التقليد للغرب فى كل ما يصادف رجال الأعمال تحت تأثير ما يشاهدونه فى زياراتهم وتعاملاتهم مع المجتمعات الغربية .

فنلقاهم يتاثرون بها بقصد أو غير قصد فنرى مجتمعنا يموج بالتيارات ويغلى بالأفكار والموضات التى تنزح مع السلع والقادمين من الخارج.

فتنشأ الجمعيات والروابط والمنتديات مثل الروتارى وماشاكلها...

وفى التجمعات الشبابية وغيرها ...

كما أن السياحة وهى المصدر الأساسى للعملات الأجنبية ناهيك على آثارها على تشغيل المجتمع وسائر الطوائف تجعلنا نتساءل أليس

فى طيات كل نشاط اقتصادى خميرة أو لبنة تدفع برجال الأعمال إلى تكوين المزيد من جمعيات العمل التطوعى الأهلى ؟

ثم أختتم تساؤلاتى بسؤال أهم هو كيف نشجع رجال الأعمال على المشاركة فى العمل التطوعى الخيرى بروح عالية وانتماء لمصر والإسلام ؟

إننى فى نهاية حديثى أضع بعض التوصيات اصيغها فى عبارات موجزة واترك لندوتكم الموقرة مهمة تناولها على الشكل اللائق والمتسق مع هدف الندوة وهى تدور على الوجه التالى :

١- تقديم كافة فرص التدريب والمعونة الفنية فى دراسة موضوعات زيادة الكفاءة الإدارية والمالية (للجمعيات المنشأة أو التى ستنشأ ) والتسويق والمعرفة الفنية فى مجالات الصناعة والخدمات المختلفة وأشكال الخفز والتعبئة لموارد التمويل للنشاط الأهلى الخيرى ليس من جامعة الأزهر وحدها بل من كل الجامعات والهيئات فى مصر .

٢- تحفيز رجال الأعمال على المشاركة فى الدخول إلى كافة مناحى النشاط جنبا إلى جنب مع سلطات الدولة .

٣- تشجيع تكوين جمعيات رجال الأعمال وتسهيل قيامها بدورها فى كافة الأنحاء .

٤- الاهتمام بالإعلام وتخفيف اللهجة التى تشتد على رجال الأعمال وإظهار الجوانب المضيئة فى عملهم التطوعى والأهلى.

٥- ألا نضيق صدرا بما تتخذه الدولة من إصلاحات وتوجيه للنشاط الأهلى الخيرى وأن تكون خير عون للجميع فى أداء مهمتهم الوطنية فى ذلك .

٦- مناقشة كافة التشريعات والعطاء الإيجابى فى ذلك لرجال الأعمال لكل ما يحيط بالنشاط الأهلى الخيرى من عقبات وشكليات قد تؤثر على مسيرة العمل التطوعى الأهلى .

٧- أن يحدد رجال الأعمال أهدافهم ورؤاهم فى كل دقائق وتفصيلات العمل الخيرى الأهلى فى المناشط المختلفة وفى المقابل على الدولة ان تحدد المجالات والأنشطة المفتوحة للعمل التطوعى الخيرى الأهلى والتى تعطى الضوء الأخضر لرجال الأعمال.

٨- التمويل لا بد من الإفصاح والشفافية فى تناوله وأن نكون جميعا ككتاب ابيض مفتوح لما فيه صالح الجميع إن شاء الله .

٩- أن يتفرغ رجال الأعمال بجزء من وقتهم أو ما لهم أو مشاركتهم الشرفية والذاتية لإقامة مجموعة من الجمعيات الخيرية الأهلية العملاقة بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمؤسسات المثيلة فى العالم الخارجى فى مجالات السياحة والتعليم والصناعات الحرفية والصغيرة والمشروعات البناءة التى تدور حولها .

والنشاط الزراعى واستصلاح الأراضى وإقامة وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة

والمجالات الأخرى فى الخدمات وسائر الأنشطة التى يحتاجها المجتمع من واقع المعايشة والممارسة وأن يكون لهذه الجمعيات فروع

فى المحافظات ومجالس إدارات منتخبة أو معينة على قدر من القوة والعطاء والتآلف مع رغبات المجتمع.

١٠- أن تحظى الجمعيات الدينية بعطاء أكبر من رجال الأعمال يتجاوز المبالغ التى تدفع لهذه الجمعيات بالمشاركة الفعلية فى إدارة نشاطها والتفاعل مع المجتمع بصور شتى فى إنكار الذات وسعى لرضا الله عن جميع أعمالنا .

وفى النهاية أقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولكم

وأشكركم على حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة أ/ كريمان حمزة

## المذيعة بتليفزيون ج.م.ع

### في الحلقة النقاشية حول : " دور رجال الأعمال في دعم الجمعيات الأهلية "

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، إن الله وملائكته يصلون على النبى – يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما . اللهم صل صلاة جلال ، وسلم سلام جمال على حضرة حبيبك سيدنا محمد ، واغشه اللهم بنورك كما غشيته سحابة التجليات فنظر إلى وجهك الكريم ، وبحقيقة الحقائق كلم مولاه العظيم ، الذى أعاذه من كل سوء " أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء"، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أيها الإخوة والأخوات ، حضرت اليوم لأسجل بعض الحلقات حول موضوع "واجب الأغنياء تجاه الفقراء " ، وقد سبق أن قدمنا فى الأسابيع الماضية إحدى عشر حلقة حول نفس الموضوع ، وأريد أن أقرأ لكم الآن عما كتبته الصحفية الكبيرة المشهورة التى تقيم فى أمريكا الأستاذة مها عبد الفتاح ، كتبت تقول : أروع ما فى أمريكا أوقاف أغنيائها وروح العطاء ، لى عدة أشهر أنتظر فيها الفرصة كى أعرض لواقعة عطاء كتبت عنها كبريات الجرائد الأمريكية فى الصفحات الأولى لعدة أيام ، لابد أنها خارقة وذات دلالة تفوق المعتاد فى بلاد يكاد لا يوجد ثرى فيها لا يخصص جزءا من ثروته للمجتمع الذى

ينتمى إليه، أما وجه الغرابة هنا أن من أعطى أنشأ مؤسستين أوقف عليهما مئات الملايين دون أن يذكر اسمه ، وهذا الرجل الذى قدم الملايين فى ظل أكثر من عشر سنوات إلى أن باع حصة فى امبراطورية المحلات ، فكشفت الإجراءات بالضرورة عن المؤسستين الخيريتين وعرف أنه " تشارلزفين" حفيد مهاجرين أيرلنديين وكان أبواه من الطبقة العاملة ، هللت الصحف وذهل الناس خاصة عندما تبين أنه لم يستبق لأولاده سوى خمسة ملايين دولار بينما أعطى أكثر من مليار دولار ، وقد اعتذر هذا الرجل عن الإدلاء بأى أحاديث للصحافة وتبين للجميع – كما تقول الاستاذة مها عبد الفتاح – أنه لا هو بغريب الأطوار ولا منطوى ولكنه أفصح أنه يريد أن يعيش فى هدوء دون لفت الأنظار ولا يحب أن يشار إليه بالبنان ، وفلسفة المال عنده أن المال إذا تراكم فقد تحكم فى صاحبه وقهره ، ولكنه يقهر الحال عندما يستغنى عما يزيد عنه عن حاجته ، ويقول المثل الإيرلندى – فهو ليس مثلا مصريا – " الكفن ليس له جيوب " ، وهو يتمثل بتعاليم فيلسوف القرن الثانى عشر اسمه " ميجوندس " كان يردد أن أسمى درجات العطاء ما هو فى السر وليس فى العلن ونحن أيضا نتذكر الحديث **"وصدقة السر تطفئ غضب الرب "** .

أيضا ظلت تذكر أصحاب الثروات الذين أوقفوا أموالهم بسخاء للفقراء والمحتاجين ، قال مكتشف ماكينات " زيروكس " الذى أوقف ٣٠٠ مليون دولار فى الستينات توازى اليوم مليار من الدولارات على أعمال خيرية واجتماعية وتعليمية . مؤسس شركة " كوداك " الذى قدم

٢٠ مليون دولار فى العشرينات من هذا القرن إلى أحد المعاهد العلمية الشهيرة وقدمها باسم مستعار إلى أن اكتشفت شخصيته . وريثة محلات "ماكدونالدز" للأكلات السريعة التى نشرت الصحف قريبا أنها المحسنة المجهولة التى قدمت ١٥ مليون دولار إلى أسر ضحايا الفيضانات فى العام الماضى دون أن تعلن عن شخصيتها . لقد أصبح تقليدا جاريا فى أمريكا أن يخصص كل ثرى جزءا من ثروته لمجتمعه الصغير .

وهنا يطالبون العلماء بإحياء الأوقاف وقيام مؤسسة تنموية للزكاة ، لأن الدول التى لا تعرف شيئا عن الإسلام وإنما تسير فى نفس خطى الإسلام. أنا هنا لا يجب أن أكتفى فقط بذكر ما يفعله الأمريكان ، لكنى سأذكر لكم لأنى أعمل فى مجال الخير والخدمات الاجتماعية – حالات ثلاث فى هذه الأيام ، الحالة الأولى ، عندما كنت أسجل مع أحد الشخصيات من العلماء المشهورين كانت تصلنى تليفونات من أحدى الشخصيات السعودية ، تتصل عقب كل إذاعة حلقة تثنى على الحلقة فكنت أعتبر هذا ضمن المكالمات التى تصلنى ، لكنى لاحظت أن الرجل مرة يحدثنى من باريس والأسبوع الثانى من لندن والأسبوع الثالث من سويسرا والرابع من أمريكا ، فشعرت أن هذا الرجل – كما يقولون – مليئ ، وكنت فى زيارة لمستشفى أمراض عقلية حيث كنت أقوم بتصوير عدة حلقات فى قسم الإدمان ومررت بالصدفة فى طريق خطأ داخل المستشفى ، كان هذا الطريق طويلا ممتلئ بالحجرات التى تمثل حجرات القرود فى حديقة الحيوانات لأن بها قضبان حديدية يقف خلفها أناس – سواء رجال أو نساء – عرايا تماما ، على قدر كبير من

الفذارة ، يهرشون أجسادهم ، يمدون أيديهم من قلب هذا السور الحديدى المفتوح ، يقولون " حاجة حلوة يا حاجّة "، حاجة حلوة يا حاجّة " . أنا فزعت وظللت أجرى فى نفس الشارع ، والكلمة تتكرر " حاجة حلوة يا حاجّة " ، حاجة حلوة يا حاجّة " ، ونفس المنظر ، فوصلت مذعورة وسألت ما هؤلاء ؟ قالوا ، هؤلاء هم الذين مضى عليهم أربعون أو خمس وثلاثون عاما مجانين فى المستشفى ، وأهاليهم الذين كانوا ينفقون عليهم ويحضرون إليهم الملابس والأكل ماتوا ، ونحن واضعنهم هنا لان الدولة لا تريدنا أن نطردهم من المستشفى لأنهم بيمشوا فى الشوارع . المنظر هزنى جدا ، وسألت: كم عدد المجانين هنا ، ووجدت أنهم ألف وخمسمائة ، فرجعت مهمومة للغاية إلى البيت ، فوصلنى تليفون من هذا الرجل يقول لى أحدثك من باريس وقد أعجبتنى الحلقة التى أذيعت ، فقلت : يبدو أنك غنى أيها الرجل بدليل أنك تحدثنى من جميع البلدان ، إنك معجب بالبرنامج ويبدو أن لك شعور اسلامى راقيا ، فهلا حضرت إلى القاهرة لزيارة مستشفى الخانكة لترى كيف يكون حال الناس الذين سوف نسأل عنهم يوم القيامة لأنهم فى قلب القاهرة ، ألا يمكن أن تحضر إذا كان فعلا لديك هذا الشعور الدينى الرقيق لترى ماذا يحدث فى كذا وكذا وكذا ؟ الرجل صمت وقال لى سارسل لك بعض رجالى غدا ، ولم أكن أعرف من هو الرجل ، أو الاسم لم يعلق بذهنى لأن أعرف فقط رجال الدين ، وفى اليوم التالى حضر إلى بيتى أربعة رجال شباب وذهبوا معى إلى المستشفى وكتبوا كل ما قابلهم من نقص حنفيات وتواليتات ، ودورات مياه ومواسير ،

والمسجد متهدم ، لا توجد مياه ، لا توجد ملابس ، لا سراير ، لا دواليب ، لا أكل ، لا مطبخ ، لا توجد حياة ، تحت خط الصفر بمائة درجة .

كتبوا كل هذا ، لم يدفعوا شيئا للمستشفى ، لكن بدأوا يبنون دورات المياه ويشترون الأسرة والدواليب ، ويصلحون الكهرباء ، وكل شئ ، هذه حادثة .

الحادثة الأخرى أنى ذهبت أيضا بدعوى من احدى صديقاتى حتى نحمى بعض المريضات فى مستشفى العباسية اللائى لا يستحمون أبدا، وكنا كل أربعة سيدات تمسكن بسيدة ونأتى بالصابون من الشركات التى تصنعه مجانا ونأتى بالليف ثم ننزل متطوعين على هذه المرأة حتى نحميها لأنها طبعا لو استمرت فى شكل غير نظيف ستنقل الميكروبات والعباسية فى قلب القاهرة على رأس مصر الجديدة .

دخلت فكان المنظر شديد ، انتشر الجرب بين قسم النساء والرجال، لعدم وجود صابون ولأن المياه لا تصل إليهم ، وكان ذلك سيؤدى إلى انتشار الجرب فى مصر الجديدة . عرضت على رئيس المستشفى أن أذهب لجمع التبرعات ، لأنه قد ضاعت منى نمرة ذلك الشخص الغنى فى السعودية ولا أعرف كيف أتصل ، فقلت له أعطنى فرصة لمدة شهر أجمع خلالها التبرعات من الأغنياء ورجال الأعمال ومن القادرين حتى تستطيع أن تشترى ملابس وتقوم بتغيير الملاءات وكل ما يلزم . أعطانى الفرصة فذهبت يوما واحدا إلى الاسكندرية ، وسأقول لكم يكون رجال الأعمال المصريين ، أنا ذهبت وكلى أمل فى

أن أحصل على ٢٠٠ ألف جنيه أو ٣٠٠ ألف جنيه ، وكان ذلك فى نظرى ثروة ويمكننى بها تغيير وجه مستشفى العباسية . لكن حدث أن اتصلت بأحد مشايخ الإسلام – وهو الشيخ الشعراوى – وقال لى لماذا لا تحضرى إلى فأنا مريض ، قلت له ، سأمر عليك ليلا لأقوم بعمل رقية لك ، فقال لى سأرسل لك عربتى ، فى حوالى العاشرة والنصف أرسل العربة وبها أحد الصالحين وهو الشيخ أبو شقرة ، فذهبت وكان الوقت فى عز الشتاء فكنت أرتدى " بوتا " عاليا فوق الركبة وكانت الدنيا شديدة البرودة ، فدخلت مسرعة كى أحصل على الشيخ متولى الشعراوى حتى أرقيه ثم أعود ، لكنى فوجئت أنى أدخل بيتا له العجب بالسادة ، دخلت فى خمسة صالونات متتالية ، وكل صالون به حوض للسباحة ، هالنى الموقف لكنى كنت أمشى خلف الرجل حيث كان يتجه ناحية الشيخ الشعراوى ، ثم رأيت الشيخ الشعراوى يجلس على سجادة حمراء شديدة الاتساع والكبر ويجلس معه حوالى خمس وعشرون أو ثلاثون رجلا . كنت أرتدى الحذاء " البوت " ولا يمكن أخلعها لأدخل عليهم ، ثم دخلت فى إحراج شديد والجميع يجلسون على الأرض فاضطررت إلى الجلوس على الكرسى ، لاحظ الشيخ الشعراوى أنى فى غاية الارتباك فقال أنه قد انتهى من كلامه وأنه ينتظر من يتحدث ، وذلك كى اتحدث أنا ، فالحقيقة لم أكن أعرف فيما أتحدث ولا من هؤلاء ولا ما هذا البيت ولا أى شئ ، لكنى تذكرت لماذا أحضر إلى الاسكندرية ، فقلت يا جماعة أنا أحضر إلى الاسكندرية لأنه حدث كذا وكذا فى مستشفى الخانكة ثم فى مستشفى العباسية وأنا لا أستطيع

الحصول على هذا المال ، ويبدو أنى فى بيت أحد الأغنياء جدا فهل يمكن أن تجمعوا لى هذا المبلغ ، وفى هذه الليلة يا سادة جمعت ثلاثين مليون جنيه فى نفس الجلسة من مصريين مع الشيخ الشعروای . هؤلاء هم رجال الأعمال المصريين .

وسأختتم مقالى فيما حدث أول أمس حيث احتاجت احدى الأمهات الفنانات التى تركت الفن إلى مبلغ ١٣٠ ألف ثمن مستشفى حيث كانت ترقد ابنتها فى الإنعاش كان من الصعب جمعهم ولكن تطوعت بهم احدى الفنانات التى لم تلتزم بعد . وقد حضرت إلى وأعطتنى مائة ألف جنيه وقالت لى لا تقولى اسمى ، وتنازلت المستشفى عن بقية المبلغ ، ثم توفيت الفتاة بالأمس.

أذكر هذا لأقول لكم أن الخير فى _ كما قال الرسول ﷺ وفى أمتى، لكن الأمر يحتاج إلى مؤسسة تنموية موثوق فيها يضع فيها الأغنياء أموالهم ويقيم عليها مجموعة من العلماء من أمثال الشيخ اسماعيل الدفتار وأنا أعلم أنه ليس لديه وقت لشئ على الاطلاق ، ولكن أمثال هؤلاء الرجال الموثوق فيهم أصحاب التاريخ النظيف لابد أن يكونوا هم القائمين على هذه المؤسسة حتى يضمن رجال الأعمال والأغنياء أن يضعوا أموالهم فيها .

شكر الله لكم

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

## كلمة أ.د/ صلاح عطية

## رئيس المركز الإسلامي – بتفهنا الأشراف

## في الحلقة النقاشية حول : " دور رجال الأعمال في دعم الجمعيات الأهلية "

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد ، وبعد

أنا لست متكلما أو متحدثا ولكن أقول أن الإسلام قام على دعامتين إثنتين يجب أن ينظر كل منا إليهما ، أولا : العبادة ثانيا: العمارة

فلا بد أن يدقق كل إنسان في كل معنى من هذه المعانى ، فجاءت العبادة لتربط العباد بالمعبود جل علاه ، وتشحن الإنسان وتزود الإنسان ليؤدى مهمته على هذه الأرض والهدف الذى جاء من أجله آدم أبو البشر عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، إذ قال الله تبارك وتعالى لملائكته **(إنى جاعل فى الأرض خليفة)** ، ليست الخلافة خلافة عبادة لأن الملائكة يسبحون ويذكرون ولكن الخلافة خلافة عمارة ، أن يكون آدم معمرا أو أن يكون آدم على هذه الأرض ممدودا لله عز وجل وخليفة لله جل علاه فى تعمير هذه الأرض ، وأول هذه المقومات أن علمه الأسماء كلها ، كل اسم نسمعه أو نقرأه أو نعلمه علمه وتعلمه آدم من قبل ، ثم إذا قرنت بين العبادة والعمارة ، إذ أن الله سبحانه وتعالى اختزل العبادة من أجل العمارة ، فإذا سافرت لقضاء مصلحة أو لتجارة يقول لك الله عز وجل اختزل الظهر إلى ركعتين والعصر إلى ركعتين

واجمع بينهما وإذا كان هناك شهر فى السنة يسمى رمضان أيضا لابد أن نصومه ( **من شهد منكم الشهر فليصمه)** ، أيضا إذا سافرت لقضاء مصلحة لك أو للمسلمين سفرا يبيح لك الإفطار فيقول المولى عز وجل أيضا علينا أن نفطر .

ونجد أيضا أن الإسلام يحث على العمارة وتعمير الأرض فى الآيات وفى الأحاديث ، لا خير فيمن لا يضيف ، من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ، إن تخالط الناس وتصبر على أذاهم خير من أن لا تخالط الناس ولا تصبر على أذاهم ، وبجانب الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ( **وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة** ) نجد الأمر بالعمل ( **وقل اعملوا** ) ( **وخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون** ) أى إلا ليطيعون ، وطاعة الله عز وجل هى أن نعمل ، فلا بد أن نضيف أشياء لهذه الحياة، أرض تحتاج لمن يزرعها ، مياه تحتاج إلى ماسورة تدق ، مبنى يحتاج إلى من يقيمه ، شجرة تحتاج إلى من يغرسها ، لابد أن نعمل فى هذه الحياة ، وحتى أن الله تبارك وتعالى أشار فى بعض الآيات ، حينما سأل سيدنا رسول الله ، ( **أرأيت الذى يكذب بالدين** ) فقال الرسول يكون أبو خلف وأبو جهل فقال لا ( **فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين، فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنعون الماعون)** ، وهذه قمة العبادة وقمة العقيدة وقمة الصلة بالرب ، لا علاقة لها بالصلاة ولا بالصيام ولا بالحج، لكن الوضوع موضوع معاملات ، فلن يأتى الماعون إلا إذا

كنت تملك الماعهون ، ولن تأتى المأدبة حتى نحرم منها اليتيم إلا إذا كان فيه فلوس.

المهم أن نحترم العمل فى كل زمان وفى كل مكان ، العمل القائم على أسس سليمة من هذا الدين الإسلامى وأن يكون المنهاج والدستور القرآن والسنة ، فالإسلام لا يحتاج إلى إضافة .

ما أريد أن أقوله أننا يجب أن نفكر فى هذه الكلمة التى سأقولها، أنتم الفقراء إلى الله والله الغنى الحميد ، خزائنه ملأنة، لله ما فى السموات وما فى الأرض ، لو كانت الدنيا تساوى عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء ، يعنى السعودية بذهبها وبترولها ، أمريكا بقدرتها ، جزء من أجزاء جناح البعوضة، أى الذى عند الله أبقى وأكثر وأجل وأنفع . فعلى المسلمين ألا يحملوا هما ، فقط ينفذون ما سأقوله ، فأنت وراءك رب غنى ومتين ، قوى عزيز رحيم ، نريد أن نأخذ بالأسباب وربنا جعل الأسباب من عمل العباد أم االنتائج فبيد الله عز وجل ، ولا يمكن إذ أنت بحثت فى الأرض وفى السماء وفى الجنة وفى النار وفى كل حاجة ، لا تجد النتيجة تساوى السبب أبدا، لأن السبب أتى من عبد ضعيف والنتيجة آتية من رب قوى، ماذا يعنى هذا ؟

معناه أننى أقول لإخواننا رجال الأعمال نحن نريد منكم الأسباب لكن النتائج لا تحملون لها هما ، لكى تحصل على عود ذرة لابد من حبة أزرع حبة – وهذا هو السبب – والنتيجة من الله " كوز " ذرة فيه مئات الحبوب وسنبلة وقولاحة وورق وعود حطب ، ولا أنت زرعت

حطب ولا زرعت قولاحة ولا زرعت سنبلة . تريد بلحاً تحتاج فقط إلى نواه ، هذه النواه تأتى لك بنخلة فيها بلح أضعاف ما فعلت ، ونواه وجريد وخوص وليف وخشب ، تريد ماء أعطى الطلمبة فقط كوب ماء تخرج لك ماء لا حصر له ولا آخر ، تريد لبنا نريد منك تيناً أو برسيما، والنتيجة من الله يعطيك لبنا تركيبه غير البرسيم لونه غير البرسيم ، حلاوته غير البرسيم ، صفاؤه غير البرسيم ، نقاؤه غير البرسيم . فالعباد عليها الأسباب ومن لم يأخذ بالسبب فهو آثم مهما كان دينه ، مهما كانت عقيدته ، لابد من الأخذ بالأسباب ، وسبب الإنسان نطفة فتجد الإنسان بيفهم وبيعقل وبيسمع وبيمشى ، هذا سبب إنما النتيجة من الله ، قس على ذلك كل حاجة ، تريد ذهبا من الأرض أحفر تخرج لك ذهبا .

أقول لإخواننا ما الذى أدخلنا فى هذا الموضوع ، أخرج جنيه سبب، عمره ما يرجع الجنيه جنيه أبدا ، وإلا كان الله مثل الحين وهذا غير معقول ، ولله المثل الأعلى وتنزه جل علاه . لو أنت أعطيت ابن العمدة أو ابن رئيس معين جنيه هل سيعطيك جنيه؟ لو أعطيت لابنه "باكو بسكويت" هل سيعطى ابنك " باكو بسكويت " كل منا ينفق على قدر حاله ، وما قدروا الله حق قدره ، ليس كمثله شئ ، لم يكن له كفوا أحد ، أنت عليك أن تعطى فقط، اخرج فقط، عندما ضرب الله مثلا "مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة ، فالسبب حبة والنتيجة سبعمائة حبة ، فلو زرعت سبعمائة حصلت على ٤٩٠ ألف حبة ، ولو زرعت ٤٩٠ ألف ، الآلة

الحاسبة ستقف " فالله يتدخل ، والله يضاعف لمن يشاء ، والله واسع عليم " ، عليك أن تخرج فقط ، وتذكر أن هذه الفلوس ليست ملكك ، فأنت مخلوق عريان ولك سمع مثلى مثلك ، وبصر مثلى مثلك ومخ مثلى مثلك وعقل مثلى مثلك إنما أراد الله عز وجل أن يجرى النعمة على يديك ، إفرض أن وزارة التموين قالت أننا لا نستأمن سواك وأعطتك تموين البلد كلها لتوزعها على الناس ألا تفتخر بذلك لأن الحكومة ووزارة التموين لا تثق إلا بك ، ولله والمثل الأعلى فى هذا أعطى الغنى حقك وحق الآخرين " فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " ، فأنت تأتى من السعودية وابنى هناك وابن غيرى هناك وقالوا لك وصل هذه الأمانة لأهالينا ، هل تأكل الأمانة ؟ لا يصح، فربنا أرسل حقك وحق الآخرين عندك وقال لك ، وصل الحقوق إلى أصحابها، لذلك الفقير سيقف بين يدى الله ويقول يارب أعطيت حقى لعبدك فلان وأكله ، فلم لاتعطه لى أنا وأنت تعلم أخلاق من عبدك وتعلم أنه سيأكل حقوقنا .

فيجب على جميع الأغنياء أن ينفقوا الأموال ، حسن ظن بالله وثقته بالله " وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه " ، يخلفه أى يزيده ، النخلة عندما تخلف تصير نخلتين ، وأنت عندما تخلف تصبحون ثلاثة ، فأى خلف معناه زيادة ، وعندما قال الله للأغنياء " من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا ' لماذا قال القرض؟ لأننا نعرف أن القرض بيرجع ، فإذا قال الأغنياء أننا عندما نقرض البنوك نأخذ ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠٪ فعندما نقرضك فماذا نأخذ ؟

والله يقول أن هذه النسبة عندكم أنتم أما أنا فعندى أضعاف " من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة" والكثرة من الله غير الكثرة من العبد ، والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون

بمناسبة هذه الكلمات نحن فكرنا وكنا أفقر ناس فى تفهنا الأشراف وكنا شباب وأقسم بالله أنى لم ألبس بدلة أبدا إلا وأنا فى السنة الأولى بالجامعة ، كان كل شئ "سكندهاند" وكان أبى يحضر لى حذاء مقاس ٤٤ وأقول له إن مقاس قدمى ٤٢ ، يقول لى حتى تكفيك عامين أو ثلاثة ، وكلنا كنا نعانى ونعمل فى الصيف ونعمل فى الدودة حتى نصرف على أنفسنا فى الدراسة حتى انتهينا من الشهادة الجامعية ، ثم بدأنا مع ربنا مشروع صغير بمائتى جنيه بيعت بهم ذهب زوجتى لأنه لم يكن معى فلوس ، وبدأنا نشترك فى مزرعة وقلنا يارب نحن سنشاركك فى المزرعة ، وسألنا الناس كلها والشرع والدين قالوا يجوز، وبعض الناس قال الشرك حرام ، قلنا الشرك حرام فى العقيدة والعبادة إنما فى الأعمال التجارية يجوز ، قلنا نشارك واحد لو خسرنا يعوضنا وإذا أفلسنا فخزائنه ملآنة ، وكنت أقول لنفسى وهل من المعقول أن يخسر الله نفسه؟ غير ممكن ، وبدأنا نعطى له ١٠٪ فى المزرعة ، فكسبنا ألفين جنيه فعملنا مزرعة ثانية فقلت يارب ٢٠٪ ثم ٣٠٪ ثم ٤٠٪ ثم ٥٠٪ . والحقيقة أننى أول ما شاركت ربنا عملت عقد ، قلت عقد اتفاق ، لأن أى شركة لها عقد ، فلم يكون العقد مع الله ؟ .. وهنا اتفق المخلوق مع الخالق واتفق الفقير مع الغنى واتفق الضعيف مع القوى واتفق العابد مع المعبود على تكوين شركة عبارة عن مزرعة

دواجن فى تفهنا الأشراف بالشروط التالية ، فقال لى أحدهم أتشترط على ربنا ؟ قلت نشترط: ،ربنا يقبل من العبد أن يشترط عليه كأن يقول اشفنى اغنينى ، ربنا يحب ذلك ، وقلت أكتب بالشروط التالية ، أولا : أن يتكفل الله عز وجل بحراسة هذه المزرعة ، لأن المخلوق يعمل وينام والخالق لاتأخذه سنة ولا نوم ، ثانيا : أن يتكفل الله عز وجل برعاية هذه المزرعة لأنه مسبب الأسباب وبيده ملكوت السموات والأرض ، حمايتها من الأمراض ومن الحرائق ومن اللصوص ومن الآفات ومن كل حاجة ، ثالثا: أن يعمل المخلوقين ويأخذوا بالأسباب ويتوكلوا على مسبب الأسباب جل علاه ، ذهبنا ومضينا ، شهد الشاهدان ووقعا على العقد ، وعندما وصلت المزارع إلى عشرة ، قلت هات ورقة ، اتفق الضعيف مع القوى والفقير مع الغنى على أن يكون المال كله لله بشرط ألا تحوجنا إلا لك ولا تذلنا إلا إليك ولا تخوفنا إلا منك وأن ترعانا برعايتك وتحفظنا بحفظك وتؤيدنا بتأييدك " ووقعنا على العقد "

ثم بدأنا بحضانة إسلامية وربنا أعطانا فعملنا معهدا ٥٣ فصلا أزهريا ثم عملنا معهدين إعدادى بنين وإعدادى بنات ، لأنك تدفع والعطاء الإلهى يزيد ، وقلت والله يارب لو أعطيتك ألفا وأعطيتنى ألفا ما دفعت مرة ثانية فأنا أريد أضعافا ، ثم بدأنا بالمعهدين الثانويين " بنين وبنات " ثم تبقت فلوس فقمنا بعمل مصنع للأعلاف وأوقفناه بالكامل لفضيلة المرحوم الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر وعملنا عقداً رسميا وسجلناه فى المحكمة أن إيراد هذا المصنع بمعداته وآلاته وما فيه ملك

لله تبارك وتعالى ، فقال لى البعض فلما لا تسجل نصف المصنع فقط واحتفظ بالنصف الأخر للزمن ضد المرض مثلا قلت وحصانة الكبد بيد من ؟ وحصانة الكلى بيد من ؟ وحصانة القلب بيد من ؟ وحصانة العين بيد من ؟ ... بيد رب العالمين جل علاه ، فلا تخاف لأنك فى أحضان الله وفى معية الله وفى رعاية الله ، على أن تقصد بعملك وجه الله ، نريد صدق فى النية واتجاها واحدا فقط ، فالله ليس لديه الاتجاهين وأى شركة ضعف أنت تملك المال وأنا أملك المحل أو العكس لكن الله غنى يملك كل شئ فمن يعمل عملا يعمله لوجه الله

اصبح لدينا أموالا من المصانع ومن التجارة فماذا نعمل بها بدأنا نحضر أتوبيسات لتوصيل الأطفال وإعادتهم بالمجان وزى أزهرى لحميع الطلبة : " عمة وكاكولا وجلباب ، وخمار للبنات وحذاء " وكل طالب يسافر " يأخذ أبونيه " على حساب المركز الإسلامى وعملنا محطة سكة حديد والسيد المهندس وزير المواصلات قال أنا أعمل لك المحطة وأوقف القطارات إنما أدفع لا قلت له سنعمل نحن المحطة وعملناها بالجهود الذاتية وأصبح يقف فيها احدى عشر قطارا " طنطا – الزقازيق" و " الزقازيق – طنطا "

وجدنا أن لدينا فلوس قلنا يارب ماذا نفعل ؟ قال سأفتح لكم فرعا للجامعة بتفهنا الأشراف بلد ٤ الآف ونصف نسمة زمامها ٣٥٠ فدان أسمها لا يذكر على الخريطة لأنها آخر الحدود وتقدمنا للشيخ جاد الحق وقلت له يامولانا نريد أن نعمل كلية قال : لكن الكلية تتكلف الملايين قلت له فقط اعطنا الموافقة وجئت للأستاذ الدكتور عبد الفتاح الشيخ

وكتبت فى الطلب أرجو الموافقة ، على إنشاء ثمانى كليات – علما بأن د/ جاد الحق وافق على كلية واحدة – فنظر إلى وقال فى نفسه ، هذا مجنون وتعبان وربنا يشفيه، ثم أمر رئيس المركز الهندسى وقال له خذ الباشمهندس صلاح وأعطه رسم كلية ، فقلت له وافق لى على ثمانى كليات ، ورئيس المركز الهندسى أحضر لى الرسم الهندسى لكلية ، فقلت له ، كم تتكلف هذه ، قال : سبعة ملايين جنيه ، قلت كم تأخذ من الوقت ، قال : ثلاث سنين ، قلت والله المستعان على ما تصفون ، ورحت أخذ الرسم وذهبت لأصلى ركعتين وقلت يارب : هل عندك حديد أم لا ؟ عندك .. وعندك أسمنت ؟ عندك ، وعندك زلط ؟ عندك ، وعندك رمل؟ عندك ، وعندك بنائون ؟ عندك . وعندك سلاح لا يستطيع أن يستخدمه سواك ، وهو " كن فيكون " . وبدأنا نشتغل وإذا بالكلية تنتهى فى ثلاثة عشر شهرا وسبعة عشر يوما وتتكلف أربعة ملايين جنيها وثلاث مائة ألف .

وافتتحت كلية الشريعة ، أولى كليات الشريعة فى جامعة الأزهر وأعلى مجموع فى التنسيق هى كلية الشريعة بتفهنا الأشراف وخرجت دفعتين حتى الآن وكان عميدها ربنا يكرمه هو مفتى الديار المصرية الآن .

الفلوس زادت ، قلنا نعمل كلية ثانية ، أخذنا موافقة على كلية بنات وعملناها فى تسعة شهور ، لاحظ أن المدة بتقل والفلوس بتزيد ، وكانت أ.د/ حنان النجار عميدة هذه الكلية ونتيجتها كانت ٩٦٪ غير الدور الثانى ربما يكونون قد نجحوا جميعا فتكون النتيجة ١٠٠٪ .

الفلوس بتزيد ، قلنا نعمل كلية للتربية والأزهر كله به كلية تربية واحدة فقط ، وهى الموجودة فى القاهرة ، فقلت للشيخ جاد أننا سنظل نعمل حتى نكون مثل القاهرة ، فقال الشيخ جاد قل تكون فرع من القاهرة .

فأحسست أننى أخطأت فى التعبير فألهمنى الله أن أقول له : يا مولانا من الذى يحب أن يكون من يليه أفضل منه ، قال : الأب فقلت له : نحن الأبناء وأنتم الأباء فيفضل أن نكون مثلكم أو أفضل .

المهم عملنا كلية التربية وهذه ثالث سنة لها وأصبحت أعلى فى المجموع من تربية القاهرة وهى الكلية الثانية فى الأزهر كله المسئولة عن الوجه البحرى .

الفلوس بتزيد ، والعمل دائر ليل نهار ، وسفر فى كل البلاد ، مصنع للأعلاف ، ومصنع مركزات ومصنع علف مواشى ، ومزارع دواجن ، وهناك تجارة وبيع وشراء ، وبنصدر موالح وبطاطس وبصل لكى مصر تصدر ولا تستورد وكل حاجة ، وهكذا الاستيراد والتصدير مستمر ليل نهار ، ولدينا أكثر من ثلثمائة موظف .

قلت يارب أنت تعطينا كل سنة كلية واحدة ، هذا لا يكفى ، نحن نريد شيئا أخر مع الكلية فقدرنا على هذا . فعملنا هذه السنة كلية الدراسات الإنسانية والعربية بنات ومدينة مبارك الجامعية للطلاب بتسع ألف طالب ، كلها استغرقت ستة أشهر ، ستة أشهر مبانى ، نحن لا نستعين بالمقاولين (نظام تسليم مفتاح) ، كل شئ بنحضره بأنفسنا ، الحديد الأسمنت ، كل حاجة ، وكل واحد يأتى بعدته فقط كى نبنى

مبانى لله ، أرض ربك ، فلوس ربك ، العمل نفسه لوجه ربك ، مبانى ربك ، فالعمل يكون متينا " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". عملنا مدينة جامعية للبنات بتسع ستمائة طالبة ، أكلات ، شاربات ، نائمات على حساب رب العالمين .

وخلاصة هذا كله أنه لم يعد يوجد فى بلدنا تفهنا الأشراف واحد عاطل ، الزكاوات والصدقات التى تخرج فى البلد فى كل سنة لم يعد لدينا فقير يحتاج إلى حاجة ، ليس لدينا فقراء ، فنقلنا زكواتنا إلى البلاد الأخرى حول تفهنا الأشراف ، وهذا يجوز شرعا ، فالنجار نحضر له عدة ، الدكتور نحضر له سماعته وأدواته ، سائق نعمل له رخصة ، واحد لا يقدر على العمل نحضر له عربة مجهزة بأدوات الخردوات ويستلمها بإيصال وله أن يبيع ويشترى ، فهذا مصدر رزقه .

عملنا مشروع البنات ، وقمنا فى البداية بعمل دورات تدريبية ، ثم كل امرأة أرملة أو بنت أتت لتتعلم الخياطة ونعقد لهن امتحانا ، وكل بنت تحصل على ماكينة خياطة "سنجر" بجميع أدواتها ، دستة بكر ، دستة خيط ، ثم نعطيهن "مرايل" الأطفال كى يفصلنها ، الكواكيل ، الجلباب ، الخمار ، أى هناك اكتفاء ذاتى داخل البلد . أول دفعة كانت ثلاثين ماكينة ثم ثلاثين ماكينة ، كل بيت فى البلد الآن يخرج إنتاجا .

إن شاء الله كل كبيرة وصغيرة فى تفهنا الأشراف ، مستشفى بنعمل فيها الآن ، أصبح فيها سنترال ، بلد لم يكن لها اتصال بمصر اطلاقا ، أصبحت الآن الحمد لله رب العالمين ، نسأل الله أن يكون لها اسم فى السماء قبل أن يكون لها اسم فى الأرض.

وآخر كلمة أختم بها حديثى " **الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**" فربك عنده خزائن ، والعبد عنده خزائن ، فإذا فتحت خزنتك بالليل الإله سيفتح خزنته بالليل، إذا فتحت أى إذا أنفقت ، إذا أنفقت بالنهار الإله سيفتح خزنته بالنهار ، إذا أنفقت فى السر الإله سيفتح خزنته لك فى السر ، إذا أنفقت فى العلانية تقصد بها وجه الله ربنا سيفتح لك فى العلانية ، فعطاء ربك ممدود ومن أراد أن تكون خزائن الله مفتوحة ال ٢٤ ساعة ينفق ال ٢٤ ساعة، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

فنرجو إن شاء الله من الأخوة – ربنا يبارك فيكم جميعا – مصر فقط ، والله أنا سافرت دول العالم كلها مصر فقط ، الخير فى هذه البلد، والرجال فى هذه البلد ، والحب فى هذه البلد ، والعطاء فى هذه البلد ، والرحمة فى هذه البلد ، والتآلف فى هذه البلد ، والتعاون فى هذه البلد ، والرجال والسيدات المصريات كذلك هم نعم السيدات ، المسلمات المؤمنات القانتات.

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يجمعنا جميعا على أتقى قلب رجل فينا ويجعلنا من عتقائه من النار ومن المقبولين ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

# رابعاً :

# التوصيات والنتائج

## توصيات ندوة :

## <التقييم الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية فى مصر>

## والتى عقدت بالقاهرة فى : ٢٩-١٩٩٧/١٠/٣٠

- سعيا نحو تحقيق الهدف من عقد الندوة
- وأخذا لما جاء بالبحوث وأوراق العمل المقدمة من نتائج وتوصيات
- واستقاءا من المقترحات التى قدمها الحاضرون فى الأوراق التى وزعت عليهم جميعا وسجلوا فيها رؤيتهم حول أساليب وإجراءات زيادة كفاءة وفعالية الجمعيات الخيرية.

تم إعداد توصيات الندوة والتى يمكن تقسيمها بشكل عام إلى الأقسام الآتية :-

**أولاً : توصيات تتعلق بالجوانب القانونية ، وتنبثق جميعها بداية من ضرورة وجود قانون لتنظيم أعمال هذه الجمعيات، وحيث أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية، قد صدر منذ فترة طويله وأن هناك متغيرات كثيره حدثت خلال هذه المدة، لذلك فإن الأمر يقتضى ضرورة تعديله ليواكب هذه المتغيرات على أن يتم التعديل فى ضوء ما يلى:-**

أ - إجراء التعديل بواسطة لجنة تضم فى عضويتها أعضاء من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، والاتحاد العام والاتحادات الإقليمية للجمعيات، والمديريات الإقليمية ، ومندوبين عن الجمعيات، وبعض الوزارات ذات الصلة، والجهاز المركزى للمحاسبات، والمركز

القومى للبحوث الاجتماعية، وكليات الخدمة الاجتماعية وأقسامها بالجامعات وكذا تخصصات الإدارة والاقتصاد والمحاسبة بالجامعات.

ب – مناقشة التعديلات على نطاق واسع قبل إقرارها من خلال وسائل الإعلام وعقد حلقات عمل لذلك.

جـ– أن يشتمل التعديل على تيسير إجراءات إشهار الجمعيات بما يتوافق مع سائر شرائح المجتمع وبالنظر إلى الجمعيات كعمل تطوعى وليس إنشاءا لشركة أو لمؤسسة اقتصادية.

د– فتح ميادين جديدة للعمل الاجتماعى وعدم قصرها على نطاق ضيق، وتوجيه العمل الاجتماعى للإسهام فى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة مثل تنمية المجتمعات الجديدة.

هـ– توسيع نطاق عمل الجمعيات جغرافيا بحسب قدراتها

و – تعديل حدود الإعانة أو الدعم الحكومى للجمعيات بحيث ترتبط بنشاطها ونطاق عملها.

ز – تقليص مواد القانون وتبسيط الصياغة بشكل يجعل الجميع يفهمون المقصود منها.

ح– زيادة الصلاحيات الممنوحة لمجالس إدارة الجمعيات والجمعيات العمومية.

ط– إعطاء دور تنفيذى للاتحاد العام والاتحادات الإقليمية للجمعيات بدلا من الدور الاستشارى.

ى- تعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض الرسوم الإضافية للأعمال الخيرية.

**ثانيا: الجوانب التنظيمية والمحاسبية والاقتصادية، ومن أهم التوصيات بشأنها ما يلى:-**

أ - دمج بعض الجمعيات الصغيرة ذات النشاط الواحد والمتقاربة جغرافيا مع بعضها لزيادة قدرتها على أداء النشاط وتحقيق الأهداف.

ب - إنشاء وتكوين ( جمعية أم ) لكل مجموعة من الجمعيات ذات النشاط الواحد لتنسيق النشاط فيما بينها ولتحقيق الشراكة فى مجال العمل الاجتماعى.

حـ- أن تتولى الجمعيات الكبيرة والقوية الرعاية للجمعيات الناشئة والصغيرة كشقيقة كبرى لها .

د- عقد دورات تدريبية لأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات والعاملين بها على الأعمال الإدارية والمالية والمحاسبية وأسس العمل الاجتماعى التطوعى لرفع كفايتهم، وذلك بالتنسيق بين الوزارة والجامعات ومراكز البحوث.

هـ- وضع نظم مالية دقيقة فى صورة لوائح تنظم العمل المالى بهذه الجمعيات.

و- اشتراط حد أدنى من التأهيل العلمى والعملى فى العمل الاجتماعى والإدارى لأعضاء ومجالس الإدارات والعاملين فى الجمعيات كل بحسب تخصصه الوظيفى.

ز- وجود دور فعال للجهاز المركزى للمحاسبات فى الرقابة على أعمال الجمعيات.

ح- زيادة الدعم المالى الحكومى للجمعيات وحسب حجم النشاط.

ط- وجود دليل يوزع على الجمعيات يبين كيفية الاستفادة من المنح والتبرعات الخارجية ووجود رقابة دون حجر على تلقى الجمعيات لهذه المساعدات للتأكد من سلامتها وإنفاقها فى الأغراض المشروعة.

ى- تغيير مجالس الإدارات كل ثلاث دورات انتخابية لإعطاء فرصة لتجديد وتنشيط العمل ويمكن الاستفادة بالأعضاء الذين انتهت مدتهم وأظهروا كفاءة فى العمل كمستشارين للجمعية .

ك- التنسيق بين أجهزة وزارة الشئون والجمعيات وتأهيل المشرفين عليها من الوزارة ليكون أساس العلاقة بين الوزارة والجمعيات العمل معا وليس علاقة تبعية .

ل- أن تقدم وزارة الشئون الاجتماعية الدعم الفنى للجمعيات فى صورة انتداب بعض العاملين من الفنيين للعمل بالجمعية دون أجر ، حتى يتحقق دورهم فى مساعدة الجمعية وتحقيق الرقابة على أعمالها.

م- التنسيق بين الجمعيات والأجهزة الحكومية التنفيذية ذات الصلة وحل المشكلات المعلقة مثل تنازع الاختصاصات بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف بخصوص المساجد التى تنشئها هذه الجمعيات.

ن- تعديل دور الوزارة لا يقتصر على الإشراف والرقابة وإنما يمتد إلى مساعدة الجمعيات على جذب الموارد وحل المشكلات الإدارية والفنية لها.

س- وضع النظم المحاسبية السليمة التى تبنى على معايير محاسبية ملزمة يشترك فى وضعها المنظمات المهنية المحاسبية والجامعات ومراكز البحوث لضبط العمل المالى وتحقيق الشفافية فى المعلومات عن هذه الجمعيات ونشر القوائم المالية لها على نطاق واسع.

ع - تشجيع الأنشطة الإنتاجية فى الجمعيات من خلال السماح لها بإنشاء مشروعات خاصة ومساعدتها فى توفير المستلزمات لهذه الأنشطة بأسعار مدعمة وتسويق منتجاتها من خلال تبرع التجار لتأجير نوافذ عرض لها وبيعها بمقابل رمزى أو مجانا كتبرع للجمعيات ، وهذا سوف يساهم فى حل مشكلة التمويل ونقص موارد الجمعيات ويساعد على زيادة إسهام الجمعيات فى الأداء الاقتصادى والقومى وتخفيض البطالة فى المجتمع.

**ثالثا: فى مجال توسيع نطاق عمل الجمعيات وتحفيز المواطنين على المشاركة فى الجمعيات لما تؤديه من دور اقتصادى واجتماعى ملموس، وليواكب هذا التوسع التغيرات الحالية فى المجتمع ودور الدولة فى الخدمة العامة ومن أهم التوصيات فى هذا المجال ما يلى:-**

أ- محاولة جذب والاستعانة برموز المجتمع وذوى الكفاءات والسمعة الطيبة للإسهام فى إنشاء وإدارة الجمعيات.

ب – التركيز على التوعية الدينية لجذب وتحفيز المواطنين على تأسيس وبذل الجهد فى هذه الجمعيات وتأكيد أن الإسهام فى فيها من الأمور المأمور بها شرعا.

حـ– عرض نماذج من أنشطة الجمعيات الناجحة كوسيلة لجذب الإسهام فى العمل التطوعى.

د– قيام وسائل الإعلام المختلفة بدورها فى التعرف بهذه الجمعيات وذلك من خلال تخصيص بعض الصفحات الاسبوعية فى الجرائد والمجلات لعرض أنشطة هذه الجمعيات ، وكذا الاتفاق مع وزارة الإعلام لتحقيق برامج إذاعية وتليفزيونية مناسبة للتنويه عن هذه الجمعيات.

هـ– تكريم المتميزين فى العمل الاجتماعى أدبيا وماليا باستمرار من خلال مسابقة دورية لإيجاد دافع لدى غيرهم للإسهام فى الجمعيات، ولدى العاملين فعلا لرفع كفايتهم.

**رابعا: توصيات عامة ومن أهمها ما يلى:-**

أ– إعداد دراسات وبحوث بواسطة كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية والمتخصصين كل فى مجاله حول مشاكل التطوع فى العمل الاجتماعى وكيفية علاجها.

ب – تكثيف عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل باستمرار لمناقشة مشكلات الجمعيات وتقييم دورها وبيان كيفية التقدم بها إلى آفاق أوسع.

حـ– وضع ميثاق شرف لمهنة التطوع فى العمل الأهلى فى مصر.

د- بحث مشكلات الجمعيات المتوقفة عن العمل منذ فترة طويلة وبيان كيفية تنشيطها.

و- الاتجاه إلى رجال العمال فى مصر لتنظيم عطاءاتهم الملموسة للعمل الخيرى لتصب فى هذه الجمعيات من خلال تقديم مشروعات مدروسة بشكل جيد للإسهام فى تمويلها.

هذا وأن المشاركين فى الندوة وبعد انتهاء أعمالها ليتقدمون بالشكر إلى جامعة الأزهر ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى على تنظيم هذه الندوة التى تمثل خطوة مفيدة لصالح هذه الجمعيات ، كما يقدرون ما تقدمه وزارات التأمينات والشئون الاجتماعية من دور ملموس لهذه الجمعيات ، وفى النهاية ينظرون بعين التقدير والاعتبار للمجهودات الرائعة والملموسة للسيدة سوزان مبارك قرينة السيد الرئيس فى العمل الاجتماعى بجميع ميادينه داعين الله عز وجل أن يوفق المجتمع لما فيه خير مصرنا الحبيبة.

والله الموفق

# الأنشطة العلمية للمركز

**أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:**

١- ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجة النظر الإسلامية - ابريل ١٩٨٦م

٢- ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م

٣- ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - اكتوبر ١٩٨٨م

٤- ندوة نوادى أعضاء هيئة التدريس

٥- ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠

٦- ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠

٧- ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - اكتوبر ١٩٩٠

٨- مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١

٩- ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م

١٠- ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م

١١- ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م

١٢- ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٢م

١٣- ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي - فبراير ١٩٩٢م

١٤- ندوة الاعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل - مايو ١٩٩٢م

١٥- المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم - اكتوبر ١٩٩٢م

١٦- ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي - شوال ١٤١٣هـ

١٧- المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية - أغسطس ١٩٩٣م

١٨- المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - سبتمبر ١٩٩٣م

١٩- ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام - ديسمبر ١٩٩٣م

٢٠- مؤتمر العمل الإسلامي الواقع والمستقبل - ابريل ١٩٩٤م

٢١- مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي - يونيو ١٩٩٤م

٢٢- مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات - ابريل ١٩٩٦م

٢٣- مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي - مايو ١٩٩٦

٢٤- مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية - مايو ١٩٩٦

٢٥- ندوة حقوق المؤلف - يونيه ١٩٩٦

٢٦- ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م

٢٧- ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية اكتوبر ١٩٩٧م

**ثانياً: سلسلة المنتدى الاقتصادى:**

١- الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.

٢- الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

٣- أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م - نوفمبر ١٩٩٧

**ثالثاً: سلسلة الدراسات والبحوث:**

١- كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندى

٢- كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم

٣- كتاب (الوقف) للدكتوره نعمت عبد اللطيف مشهور.

٤- كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف إبراهيم يوسف.

٥- كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى

**رابعاً: سلسلة محاضرات كبار العلماء:**

١- محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوثى أستاذ الاقتصاد الإسلامي بالمانيا اكتوبر ١٩٩٠م

٢- محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧

٣- محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل - الاقتصاد الإسلامي - مايو ١٩٩٧م.

**خامساً: الحلقات النقاشية:**

١- القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م

٢- مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الالمانى مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م

٣- الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات الإسلامية مارس ١٩٩٤م

٤- حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لفرايهوفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م

٥- حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيجوفيتش - اكتوبر ١٩٩٤م

٦- قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م

٧- القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م

٨- تفسير الخلاف في فقه الزكاة

**سادساً: الحلقات الدراسية:**

١- الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.

٢- الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.

٣- الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧.

**سابعاً: المجلة العلمية:**

١- مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢- مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان ١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها (٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

طبعت بمطبعة
مركز صالح عبدا لله كامل
للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر
☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الايداع: ٩٨/٤٨٦١